A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/722
4 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

DEC 13 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون
البند ٣٦ من جدول الاعمال

قانون البحار

تحقيق المنافع في إطار اتفاقية قانون البحار : التدابير المتخذة لتلبية احتياجات الدول فيما يتعلق بتنمية موارد المحيطات وادارتها ، ونهج مواصلة العمل

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٦	٤
ثانيا - التطورات والاتجاهات في تحقيق المنافع المستمدة من نظام المحيطات الجديد	٧ -١٧	٦
ثالثا - السياسة الوطنية فيما يتعلق بتنمية المحيطات	١٨ -٣٣	٩
رابعا - آثار الادارة المتكاملة	٣٤ -١٨٣	١٥
ألف - التشريع الوطني ومتطلبات الاتفاقية	٣٤ -٤٣	١٥
١ - مقتضيات التشريع	٣٤ -٣٦	١٥
٢ - الأطر التنظيمية	٣٧	١٦
٣ - التقيد بالاتفاقية	٣٨ -٣٩	١٦
٤ - الترتيبات الثنائية	٤٠	١٧
٥ - المراقبة والانفاذ	٤١ -٤٣	١٧

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
باء - المعلومات والبيانات	٤٣-٦٢	
١ - البيانات الفيزيائية والكيميائية والاحيائية	٤٥-٤٩	
٢ - بيانات خط الاساس	٥٠-٥١	
٣ - ادارة البيانات	٥٢-٦٢	
جيم - تنمية القدرات الوطنية	٦٣-١١٧	
١ - القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية	٦٣-٧٧	
(أ) التنمية المتكاملة للقدرات	٦٤	
(ب) المؤسسات والبرامج وسفن البحوث في مجال العلوم البحرية	٦٥	
(ج) البرامج المشتركة	٦٦	
(د) التدابير التي اتخذتها المنظمات الدولية	٦٧-٦٩	
(هـ) المراكز الاقليمية للتكنولوجيا البحرية	٧٠	
(و) تدابير أخرى	٧١-٧٧	
٢ - تنمية الموارد البشرية	٧٨-٩٢	
(أ) التعليم والتدريب : المناهج الدراسية ، والبرامج التدريبية والمنح الدراسية	٧٩-٨٦	
(ب) تدابير أخرى	٨٧-٩٢	
٣ - الموارد المالية	٩٣-١١٧	
(أ) حوافز الاستثمار المحلي	٩٤-٩٦	
(ب) تعبئة الموارد الخارجية	٩٧-٩٨	
(ج) المساعدة الدولية	٩٩-١٠٨	
(د) تدابير أخرى	١٠٩-١١٧	

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
دال - الاعتبارات البيئية	١١٨-١٣٣	٤٠
١ - الادارة المتكاملة	١١٩-١٢٤	٤٠
٢ - السياسات المتعلقة بالبيئة	١٢٥	٤٢
٣ - تقييم الآثار البيئية	١٢٦	٤٢
٤ - منع التلوث البحري	١٢٧-١٣٣	٤٣
هاء - موارد المحيطات وأوجه الاستفادة بها : القضايا القطاعية	١٣٤-١٨٣	٤٥
١ - الموارد الحية	١٣٤-١٥١	٤٥
(أ) تنمية وإدارة مصائد الأسماك	١٣٥-١٤١	٤٥
(ب) مصائد الأسماك الصغيرة	١٤٢-١٤٥	٤٨
(ج) حق الوصول	١٤٦-١٤٧	٤٩
(د) الإنفاذ	١٤٨-١٤٩	٥٠
(هـ) التجارة	١٥٠	٥٠
(و) التمويل	١٥١	٥١
٢ - الموارد غير الحية	١٥٢-١٦٠	٥١
(أ) المعادن غير الوقودية	١٥٣-١٥٨	٥١
(ب) النفط والغاز البحريان	١٥٩-١٦٠	٥٣
٣ - النقل البحري والموانئ	١٦١-١٧٦	٥٤
٤ - السواحل	١٧٧-١٨٣	٥٨
(أ) الاستخدامات الترفيهية	١٧٧-١٨١	٥٨
(ب) حماية الشواطيء	١٨٣-١٨٣	٥٩
خامسا - ملاحظات ختامية	١٨٤-١٩٣	٦٠

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة الى الامين العام ، فيما طلبت ، بقرارها ٤٤/٢٦ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، أن يقدم اليها في دورتيها الخامسة والاربعين والسادسة والاربعين تقريرا يحدد احتياجات الدول فيما يتعلق بتنمية وادارة موارد المحيطات ، والتدابير التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية المختصة في الوقت الحالي لتلبية هذه الاحتياجات ، وأن يقترح الوسائل والاليات الكفيلة بتوفير أكبر قدر من فرص التحقيق المبكر للمنافع المستمدة من النظام القانوني الشامل الذي أنشأته اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ، بالنسبة لجميع الدول خلال العقد الذي يبدأ في عام ١٩٩٠[(١)] . ويتضمن تقرير الامين العام (A/45/712) المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين استعراضا لاحتياجات الدول فيما يتعلق بتنمية وادارة موارد المحيطات في اطار النظام الذي انشأته الاتفاقية . وكان ذلك هو التقرير الاول المقدم استجابة لطلب الجمعية العامة . ويمثل هذا التقرير الجزء الثاني من الاستجابة لذلك الطلب .

٢ - ومن أجل الحصول على أدق المعلومات فيما يتعلق باحتياجات الدول والتدابير التي يجري اتخاذها ونهج العمل التي تتبع في المستقبل ، قام الامين العام ، عقب اعتماد القرار ٤٤/٢٦ ، بتوجيه مذكرة شفوية الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والى المراقبين الدائمين طالبا تقديم هذه المعلومات . ووجهت ايضا رسالة الى خمس وثلاثين منظمة دولية مختصة ، طلبت فيها معلومات لنفس الغرض . وفي الدورة الخامسة والاربعين ، رحبت الجمعية العامة ، بقرارها ٤٥/١٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بالتقرير الاول (A/45/712) وطلبت الى الامين العام أن يحيل ذلك التقرير الى جميع الدول الاعضاء والمنظمات والوكالات والهيئات الدولية المختصة لاستعراضه ، وأن يضع تعليقاتها في الاعتبار عند إعداد التقرير الذي سيقدمه للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . وتبعا لذلك ، أحيل التقرير الاول الى جميع الدول الاعضاء والمراقبين الدائمين والمنظمات والوكالات والهيئات الدولية المختصة ، وطلب اليها التعليق عليه . وحتى ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ، وردت ردود على أحد كتابي الامين العام أو على الكتابين كليهما من ٣٣ دولة و ٩ برامج ومنظمات تابعة للامم المتحدة ، و ١٥ وكالة متخصصة و ٦ منظمات دولية . ويستند هذا التقرير الى المعلومات المقدمة في تلك الردود . ويود الامين العام أن يعرب عن تقديره للمعلومات القيمة الواردة في جميع الردود التي تلقاها .

٢- والدول التي ردت هي : اكوادور ، والمانيا ، وأوروغواي ، وباكستان ، والبرازيل ، وبربادوس*[٣] ، وتايلند ، وتوغو ، وتونس ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والدانمرك ، وسري لانكا ، وسوازيلند ، والسويد ، وسويسرا ، وشيلي ، والصين ، وعمان ، والفلبين* ، والكاميرون ، وكندا ، والكويت ، ومالي ، والمغرب* ، والمكسيك ، والنرويج ، ونيجيريا ، وهايتي ، والهند ، وهندوراس ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ، واليمن . أما البرامج والمؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة والوكالات التي ردت فهي : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)* ؛ وبرنامج الامم المتحدة الانمائي* ؛ ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ؛ ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ؛ وبرنامج الامم المتحدة للبيئة* ؛ وجامعة الامم المتحدة ؛ واللجنة الاقتصادية لافريقيا* ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ؛ ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)* ، ومنظمة الطيران المدني الدولي (الايكاو)* ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايفاد)* ، ومنظمة العمل الدولية ، والمنظمة البحرية الدولية* ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، واللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو* ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، والبنك الدولي/المؤسسة المالية الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية* ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية* ، والمنظمة العالمية للسياحة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية* . والمنظمات الدولية التي ردت هي : وكالة مصائد الاسماك التابعة للمحفل ؛ ومنظمة التعاون في الشؤون البحرية للمحيط الهندي* ؛ ومنظمة الوحدة الافريقية ؛ ومنظمة الدول الامريكية* ؛ واللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ ولجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية .

٣- كما استخدمت في هذا التقرير المعلومات المقدمة من الاجتماعات الدولية التي عقدت مؤخرا لمعالجة القضايا ذات الصلة أو الواردة في وثائق تلك الاجتماعات وكذلك في التقارير التي قدمها ممثلو الدول المختلفة في تلك الاجتماعات . وهذه الاجتماعات هي :

(أ) المؤتمران الاول والثاني للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في ميدان الشؤون البحرية في المحيط الهندي في سياق النظام المحيطي الجديد وكذا الاجتماع السابع للجنة الدائمة للمؤتمر[٣] ؛

(ب) واجتماع فريق الخبراء المعني بتخطيط استخدام البحار وادارة المنطقة الساحلية فيما بين بلدان اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي(٤).

(ج) والاجتماعان الاول والثاني لفريق خبراء الدول الاعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الاطلسي(٥).

٥ - وعلاوة على ذلك ، يراعي هذا التقرير القرارات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية الداخلة في منظومة الامم المتحدة ومداولات الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين في اطار بند جدول الاعمال : قانون البحار ، وخصوصا فيما يتعلق بالتقرير الاول المقدم من الامين العام (A/45/712) . كما يعتمد على معلومات ووثائق مكتب الامم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية في مجال شؤون البحار في المنظمة . وتشمل ولاية المكتب اسداء المشورة وتقديم المساعدة وتوفير المعلومات للدول الاعضاء والمنظمات الدولية وغيرهما في مجال التطبيق الموحد والمنسق لاتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ، كما يعالج الآثار المترتبة على الاتفاقية بالنسبة للدول الاعضاء في مجالات التشريع والسياسة العامة والادارة . ويعتمد التقرير ايضا على منشورات وتقارير منظومة الامم المتحدة والمؤسسات الدولية الاخرى ، العالمية والاقليمية على السواء ، العاملة في مجال الشؤون البحرية . كما روعي في التقرير أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التي ستجتمع في عام ١٩٩٢ .

٦ - وتتضمن التقارير السنوية والتقارير الخاصة المقدمة من الامين العام الى الجمعية العامة في دوراتها الثالثة والاربعين والرابعة والاربعين والخامسة والاربعين والسادسة والاربعين ، في اطار بند جدول الاعمال المعنون : قانون البحار(٦) والبنود الاخرى ذات الصلة(٧) ، معلومات عن التطورات التي استجدت في المجالات المتصلة بالبحار والتي تكمل المعلومات الواردة في هذا التقرير .

ثانيا - التطورات والاتجاهات في تحقيق المنافع المستمدة من نظام المحيطات الجديد

٧ - تقدم اتفاقية قانون البحار نظاما دوليا محددا تحديدا جيدا للتنمية والاستخدام الرشيدين لموارد المحيطات ، كما تقدم في نفس الوقت تصورا للامكانات

الهامة لتعزيز الرفاه الاقتصادي - الاجتماعي للدول عن طريق توسيع نطاق مواردها الطبيعية بصورة هائلة .

٨ - وثمة ادراك شائع بين الدول الاعضاء بأنه لا يمكن تحقيق منافع في اطار الاتفاقية إلا بتحقيق عدد من المتطلبات ، وأنه على الرغم من التقدم الكبير الذي احرزته الكثير من الدول في الوفاء بهذه المتطلبات فإن بينها عدد كبير ، ولاسيما من الدول النامية ، لم تتحقق له منافع بعد ، أو حقق منافع ضئيلة ، وهناك عدد آخر حقق منافع دون المستوى الامثل بكثير .

٩ - ولهذا ، فمنذ اعتماد الاتفاقية في عام ١٩٨٢ ، أكدت الجمعية العامة مرارا على الحاجة المتزايدة للبلدان النامية خاصة الى المعلومات والمشورة والمساعدة في العملية الانمائية من أجل التحقيق الكامل للمنافع المستمدة من النظام القانوني الشامل الذي انشأته الاتفاقية ، ودعت الدول الاعضاء وهيئات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة الى التعاون مع الدول النامية ومساعدتها في جهودها من أجل التنمية(٨) .

١٠ - وبعد انقضاء عقد تقريبا ، حملت الحاجة الملحة الى تحقيق المنافع المستمدة من قاعدة الموارد الموسعة الدول الاعضاء على القيام بمسعى منظم يستهدف ، أولا ، تحديد ما يلزم عمله ؛ وثانيا دراسة ما يجري عمله حاليا ؛ وثالثا تعيين أفضل وسيلة يمكن بها سد الفجوة . وهذا هو السياق الذي طلبت الجمعية العامة فيه الى الامين العام أن يستعرض الحالة وأن يقدم عنها تقريرا .

١١ - ولقيت المبادرة الداعية الى اجراء هذه الدراسات تأييدا واسع النطاق في الجمعية العامة لأن هذه الدراسات ستساعد في حشد الموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة للتبكير بتحقيق الامكانات والفرص التي توفرها موارد المحيطات . والاهم من ذلك كله ، أنه قصد بهذه المبادرة ايضا أن تبين للمؤسسات الدولية والوكالات المتخصصة المهتمة بالشؤون البحرية أنه ينبغي لها ، وفقا لسياسات وبرامج كل منها ، وفي اطار الجهود التي تبذلها على الاصعدة القطرية والاقليمية والعالمية ، تكثيف ما تقدمه للبلدان النامية من مساعدات مالية وتكنولوجية وتنظيمية وادارية .

١٢ - ويقدم هذا التقرير عرضا عاما للتدابير المهمة التي اضطلعت بها ، أو تضطلع بها حاليا الدول والمؤسسات والوكالات والهيئات الدولية من أجل تلبية الكثير من

الاحتياجات . كما يتناول اتجاهات ونهج تحقيق المنافع في اطار الاتفاقية ، التي مازال طلبها اليوم بنفس الانتشار والإلحاح الذي كان عليه في أوائل العقد الماضي وقت إبرام الاتفاقية ، ولاسيما بالنسبة للكثير من البلدان النامية .

١٣ - ومثلما حدث في حالة استعراض الاحتياجات ، الوارد في التقرير الاول للامين العام (A/45/712) ، فإن استعراض التدابير المدرج في هذا التقرير يستند الى ردود عدد كبير من الدول من مناطق مختلفة تغطي كامل النطاق للخصائص الجغرافية ، والظروف الاقتصادية - الاجتماعية ومجموعة النظم القانونية والسياسية . وبالاضافة الى ذلك ، يعكس التقرير النتائج والاستنتاجات المتصلة بالآثار الادارية لتنمية موارد المحيطات في اطار النظام الجديد ، المنبثق عن المساعي التعاونية الاقاليمية في ميدان شؤون البحار فيما بين دول من قارات مختلفة متاخمة لمنطقة محيطية أو حوض ، مع إسهام بلدان أخرى نشطة في هذا الميدان ؛ ومن مداولات الخبراء ، وصانعي القرارات والمخططين داخل منطقة ما ودول من خارج المنطقة ، بشأن تخطيط الاستفادة من البحار وادارة المنطقة الساحلية ، وكذا مداولات الخبراء العاملين في نطاق الاطر التعاونية الاقاليمية التي تشارك فيها الدول المتاخمة للمنطقة المحيطية[٩] . كما يقدم التقرير استعراضا شاملا للقضايا المطروحة في إطار ذي صلة ، مثل البيئة والتنمية .

١٤ - وهكذا ، وكما حدث في حالة استعراض الاحتياجات ، فعلى الرغم من أن استعراض التدابير المدرج في هذا التقرير لا يعد استعراضا شاملا بأي حال ، فإنه يمكن النظر الى التقرير على أنه يتضمن عينة عريضة لمختلف التدابير الرئيسية التي تتخذها الدول حاليا . وبالمثل ، فإن الاقتراحات المقدمة من الدول والمنظمات والوكالات والهيئات الدولية لا تمثل مجموعة شاملة للطرق والاليات المقترحة التي تتيح تحقيق أقصى قدر من المنافع في اطار الاتفاقية ؛ والاحرى أنها توفر معا صورة شاملة لنطاق عريض من التدابير اللازمة التي يمكن اتخاذها لهذا الغرض خلال عقد التسعينات .

١٥ - ومستوى النشاط القطري في القطاع البحري يعكس الى حد كبير مستوى تنمية البلدان المعنية . ومن هنا ، فإن احتياجات الدول ، والتدابير التي تتخذها والاقتراحات المقدمة منها تتصل بمستوى ارتقائها وتقدمها في تنمية وادارة موارد المحيطات . وتتراوح الاحتياجات والتدابير والاقتراحات ، في حد ذاتها ، من كونها أولية ، في حالة البلدان التي مازالت في مرحلة أولية من مراحل تنمية امكانات المحيطات التي تتيحها الاتفاقية ، متقدمة في حالة البلدان التي تتوفر لديها القدرة على التنمية والادارة والتي تقوم بالفعل بتنفيذ برامج ومشاريع للاستفادة مما لديها

من موارد بحرية موسعة . وبقدر ما يوجد من تنوع في الخبرة الوطنية ، فإن تقريري الأمين العام يعكسان كل نطاق هذا التنوع . والخبرات الايجابية للبلدان الاكثر تقدما يمكن أن توفر أساسا سليما لاتخاذ اجراء من جانب الدول الاخرى التي تسعى الى النهوض بمستواها في مجال تنمية موارد المحيطات .

١٦ - ويبين تحليل الردود أنه بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه مشاكل في بدء عملية التنمية البحرية ، أو في تجاوز مرحلة البداية في الحالات التي بدأت فيها التنمية بالفعل ، تتصل الاقتراحات والاستراتيجيات في معظمها بتلك المشاكل العامة . وبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو التي بلغت مرحلة متقدمة في عملية تنمية وادارة موارد المحيطات ، فإن الاقتراحات الرامية الى اتخاذ مزيد من الاجراءات تتصل ، في معظم الحالات ، باحتياجات تتعلق بقضايا أو بقطاعات محددة . ومع ذلك ، ونظرا لادراك البلدان المتقدمة النمو لعدم تلبية احتياجات البلدان النامية في مجال التنمية البحرية ، ولاهمية وضع سياسات إنمائية وأطر تشريعية وطنية تكون متسقة مع الاتفاقية ، فإن بعض ردودها عالجت أيضا الفرص والاستراتيجيات المتعلقة بالدول النامية ، بما فيها أقل البلدان نموا . وقد تمخض هذا الفيض من الاقتراحات عن مخطط عريض من نهج للبلدان النامية تتوافر لها أسباب البقاء .

١٧ - وترد تدابير واقتراحات محددة لمواصلة العمل في مختلف فصول هذا التقرير ، إلا أن الفصل الختامي يحاول تجميع العناصر المختلفة ويحمل سبل العمل الممكنة لصالح البلدان النامية التي لم يلب سوى القدر الادنى من احتياجاتها .

ثالثا - السياسة الوطنية فيما يتعلق بتنمية المحيطات

١٨ - لقد دفع نظام المحيطات الجديد ، الذي أقامته اتفاقية قانون البحار ، إلى الصدارة بالإمكانية الكامنة لموارد المحيطات والاستخدامات الاخرى للمحيطات ؛ وركز الانتباه على مساهمتها المتوقعة في التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية . كذلك وفر ذلك النظام إطارا لتنمية موارد المحيطات وإدارتها مشيرا إلى نهج متكامل إزاء الشؤون البحرية عن طريق تأكيده (في الفقرة الثالثة من الديباجة) على أن مشاكل الحيز المحيطي وثيقة الترابط ويلزم النظر فيها ككل .

١٩ - وقد شدد عدد من الدول المجيبة على الابعاد المترابطة لتنمية وإدارة موارد المحيطات كما أبرزتها الاتفاقية . وهي تشمل : (أ) الترابط بين استغلال الموارد

والاستخدامات الاخرى للمجالات البحرية ؛ (ب) التفاعل بين حقوق الدول واحترامها لحقوق أو واجبات الدول الاخرى والمجتمع الدولي ؛ (ج) الصلات القائمة بين الانشطة الوطنية والدولية فضلا عن التفاعل بين مختلف مستويات الانشطة الوطنية وهي المستوى الاتحادي ومستوى الولايات ومستوى المحليات ؛ (د) علاقات الترابط القائمة بين التنمية البحرية وحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها ؛ (هـ) التوازن بين استغلال الموارد البحرية والمحافظة عليها فضلا عن الموازنة بين قيمتها في الاجل الطويل وقيمتها في الاجل القصير ؛ (و) الاثار الخارجية الإيجابية والسلبية لمختلف القطاعات ؛ (ز) علاقات الترابط بين الصناعات البحرية التقليدية والجديدة وأيضا بين المؤسسات الحرفية والصناعية ؛ و (ح) الاحتياجات الشاملة في مواجهة الاحتياجات القطاعية من البيانات والمعلومات والمعرفة العلمية البحرية والتكنولوجيا البحرية والموارد البشرية والموارد المالية والهياكل الاساسية . ولقد كررت الجمعية العامة ، بصفة مستمرة ، في قراراتها السنوية عن قانون البحار طابع الترابط في الشؤون البحرية وضرورة الاستجابة المنسقة لقضايا التنمية البحرية .

٣٠ - وخير ما يعبّر عن وجود إشراف وطني متسق على موارد المحيطات واستخداماتها ، هو وجود سياسة وطنية فيما يتعلق بتنمية المحيطات تتناول هذه العلاقات المترابطة المتنوعة والمعقدة . ووفقا لما أشير إليه (من جانب سويسرا على سبيل المثال) فإن تحقيق فهم أفضل عموما لمختلف مضامين الاتفاقية فيما يتعلق بتنمية الموارد البحرية سيؤدي إلى وضع سياسة بحرية رشيدة . كذلك ييسر هذا النهج إزاء تنمية موارد المحيطات إدماج أهداف السياسة العامة والأولويات الوطنية المتعلقة بتنمية المحيطات في السياسات الوطنية المتعلقة بالأغذية والطاقة والمواد الخام والتوسع الصناعي والتقدم التكنولوجي وتنمية الموارد البشرية والمسائل البيئية .

٣١ - وفي هذا السياق ، أشارت عدة دول إلى أنها اتخذت أو هي في طريقها إلى اتخاذ تدابير مناسبة لاعتماد سياسات أو خطط وطنية في هذا الصدد (باكستان والبرازيل وبربادوس وتايلند والهند) . وشكلت المساعي المبنية على قضايا معينة نقطة البدء في بعض البلدان ومع تطور هذا النشاط ، بُلورت خطة شاملة لتنمية وإدارة جميع موارد المحيطات في نطاق سلطات موسعة . وفي بعض الحالات ، ركزت السياسات الوطنية المتعلقة بالمحيطات على حماية وتنمية موارد المناطق الساحلية أساسا . ووسع فيما بعد نطاق التدابير التي اتخذت في هذا الصدد إلى سياسات شاملة متعلقة بالمحيطات . وتأخذ السياسات أو الخطط البحرية الوطنية المتاحة أشكالا مختلفة وتعكس الأولويات التي اختارتها الدول المعنية . فبينما انصبّ تركيز دول مثل باكستان وتايلند والهند ،

على سبيل المثال ، على تنمية مناطقها البحرية ، كانت السياسة البحرية لهولندا مثالا لنهج انصبّ تركيزه على القضايا البيئية . وثمة مثال آخر على المستوى دون الوطني ، هو الخطة الشاملة لاستغلال البر والمنطقة الساحلية الممتدة نحو البحر بما يشكّل خطة متكاملة لإدارة ساحل المحيط لولاية أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية .

٢٣ - ولضمان اتباع نهج منسق إزاء تنمية موارد المحيطات وإدارتها ، أشار عدد من الدول المجيبة إلى تدبير هام يبرز في التجربة الوطنية ، وهو إنشاء جهاز مؤسسي متماسك له اتجاه واهتمام بحري ومسؤول عن تكامل سياسات وخطط الانشطة البحرية الموزعة بصفة تقليدية حسب القطاعات أو الوظائف (البرازيل والصين وكولومبيا والهند) . وعلى الرغم من أن الشكل المحدد لهذا الجهاز المؤسسي يختلف ، فإن العنصر الاساسي المشترك بين جميع هذه الاجهزة هو وظيفة التنسيق بين الوكالات الوطنية المختصة بالانشطة المتصلة بالبحر المنفذة على مستوى داخل الحكومة ، هام بما يكفي ليصبح فعالا .

٢٣ - وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الدول لم تعتمد هي بذاتها سياسات أو خططا وطنية تتعلق بالمحيطات ، فقد قامت باتخاذ تدابير تيسيرية . وأشار عدد كبير من الدول المجيبة إلى أنها قامت ، في جملة أمور ، بإكمال استعراضات للسياسة العامة أو تقوم باستكمالها حاليا ؛ وانه تجري دراسة الجهاز المؤسسي القائم بهدف اتخاذ قرار بشأن آلية التنسيق المناسبة ؛ وانه سيجري اعتماد تشريع جديد أو تكييف التشريع القائم لإيجاد إطار قانوني فعال يتسق مع الاتفاقية كخطوة نحو صياغة السياسة الوطنية ؛ وأن هذه الدول تقوم بجمع البيانات والمعلومات اللازمة لتطوير السياسة المتعلقة بالمحيطات ؛ وأنها تتعلم من الخبرات التي اكتسبتها الدول الاخرى في مجال سياسة وادارة المحيطات عن طريق اجتماعات للخبراء وحلقات دراسية واستشارات .

٢٤ - ويحظى ضمان المحافظة على الحقوق والمصالح الدولية المتسقة مع الاتفاقية باهتمام عالمي ، ولاسيما الحقوق والمصالح المتصلة بالحريات الدولية في الملاحة والاتصال في المناطق البحرية الوطنية ؛ والمصالح المتصلة بالموارد في مناطق أعالي البحار المتاخمة لها لاسيما فيما يتعلق بالارصدة السمكية المنتشرة والانواع المهاجرة ؛ وتقليل حدة الاثر العابر للحدود والعالمي لانحطاط البيئة البحرية . ولذلك يحظى وضع خطة سليمة لتنمية المحيطات وتحقيق الادارة الفعالة لها ، تكون متسقة مع تطبيق النظام القانوني بموجب الاتفاقية ، بتأييد واسع النطاق .

٣٥ - وقد وفرت معونة ثنائية من البلدان المانحة ودعم من الوكالات الحكومية ومساعدة من المنظمات الدولية ومساعدة تقنية من الوكالات الدولية ذات الاختصاصات القطاعية في الشؤون البحرية ومساعدة من مؤسسات التنمية والمعونة الدولية من أجل تدعيم المساعي الوطنية والمبادرات الاقليمية الرامية إلى وضع سياسة مناسبة وتنظيم وادارة الاستخدامات المتعددة للمحيطات .

٣٦ - وعلى المستوى الثنائي ، أوردت الحكومات المرسلة للردود وصفا لتدابير مساعدة البلدان النامية في وضع وتنفيذ نهج لتنمية وادارة المحيطات عموما . وتصمم هذه الحكومات والمؤسسات الحكومية المساعدة الانمائية وهي تضع في اعتبارها أن أغلبية البلدان تفتقر إلى أبسط السياسات والخبرات الادارية والبنيات الاساسية فيما يتعلق بالمحيطات . كما أنها تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لاستغلال قاعدة مواردها الجديدة ، ولا يُترك مجال لعدد كبير من أقل البلدان نموا لتحقيق أي منافع ضخمة من قاعدة مواردها الموسعة(١٠) . وقد قدمت أيضا مساعدة من قبل حكومات ومؤسسات تقنية وأكاديمية من أجل إنشاء جهاز مؤسسي وطني لصياغة وتنفيذ خطط لتنمية المحيطات(١١) .

٣٧ - وتسهم التدابير الاقليمية مساهمة كبيرة في التنمية الوطنية للمحيطات عن طريق تقاسم الخبرة والتجربة والمرافق والبنية الاساسية وتجميع الموارد والاسواق . وتعتمد أيضا دول عدد كبير من المناطق على التدابير الاقليمية نظرا لوجود موارد عابرة للحدود أو لحركة هذه الموارد ولمواجهة الطابع العابر للحدود لمشاكل البيئة البحرية . وعند صياغة وتنفيذ سياسات وطنية تتعلق بالمحيطات يعد التعاون الاقليمي فعالا على وجه الخصوص فيما يتعلق بجمع البيانات والمعلومات والتقدم العلمي والتكنولوجي البحري وتنمية الموارد البشرية وحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها . وييسر التعاون الاقليمي أيضا المحافظة على الموارد الحية وادارتها وتقييم الموارد غير الحية والتسيير الكفء للنقل البحري . وتشير التجربة أيضا إلى أن الدول قد حققت نجاحا أكبر من خلال المبادرات الاقليمية في اكتساب امكانية الحصول على مساعدة دولية سواء كانت اقتصادية أو تقنية ، نظرا لأن الاجراء المشترك من قبل دول المنطقة يعزز فعالية تكلفة المساعدة الممنوحة من المانحين مما يؤدي إلى استجابات مؤاتية بقدر أكبر من جانب المانحين عند مقارنته بالنهج المتنافسة للحصول على مساعدة ، التي تتبعها كل دولة على حدة .

٢٨ - وأورد عدد كبير من الدول المجيبة أمثلة لمساهمة التدابير الاقليمية في سياساتها الوطنية المتعلقة بالمحيطات ، والمتصلة بالشؤون البحرية عموما ، المشتركة بين القطاعات وذات الوظائف المتعددة[١٢] ، لاسيما تلك المنبثقة عن هيئات اقليمية "مكرسة" لهذا الغرض . وتتراوح هذه المؤسسات المخصصة للشؤون البحرية بين تلك التي تتناول المناظير الاقليمية للسياسات البحرية لأعضائها إلى تلك التي تيسر الأبعاد الاقليمية للسياسات البحرية لأعضائها بأمور منها تنسيق البحث البحري الجيولوجي والجيوفيزيائي في المنطقة وتجهيز وتوزيع البيانات البحرية الجيولوجية والجيوفيزيائية من المنطقة ومساعدة أعضائها في البحث عن الموارد القريبة والبعيدة من السواحل وادارتها وتدريب مواطني تلك الدول على تنفيذ وإدارة برامج عملها ؛ وبين تلك المؤسسات التي تضطلع بدور متكامل في صياغة وتنفيذ الخطط الوطنية الأوقيانوغرافية لأعضائها[١٣] .

٢٩ - وتتنوع الأشكال المختلفة للنهج الاقليمي بين التعاون الاقليمي بين الدول المحيطة بحوض المحيط ووضع استراتيجية مشتركة لتنمية المحيط على المستوى دون الاقليمي تتبعها دول مشتركة المصالح سواء كانت سياسية أو جغرافية أو بيئية أو مزيجا من هذه العوامل[١٤] .

٣٠ - وعلى المستوى الدولي ، يسرت أيضا أنشطة المنظمات الدولية على الدول صياغة سياساتها البحرية الوطنية . فقد قدمت مساعدة من مكتب الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار إلى الحكومات للقيام بالأعمال التمهيدية المؤدية إلى صياغة سياسة بحرية (على سبيل المثال في تنزانيا والسنغال والمغرب) مثل إجراء استعراضات لما تحتاج إليه التشريعات الوطنية لتصبح متسقة مع الاتفاقية ولتيسير الجهود في مجال التعاون الاقليمي . وفي بعض الحالات ، دعمت جهود صياغة وتنفيذ الخطوط الوطنية لتنمية المحيطات بمساعدة تقنية ومالية مقدمة من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (في الفلبين على سبيل المثال) . ويشكل تبادل المعلومات وتحليل الخبرة فيما يتعلق بالسياسة والتخطيط المتصلين بالمحيطات عن طريق اجتماعات وندوات تعقدها أفرقة للخبراء الدوليين تدبيرا آخر يسهم في مساعي البلدان النامية في هذا الميدان . ويمكن في هذا الصدد الاشارة أيضا إلى تقديم المعلومات والتحليلات عن طريق الدراسات البحثية .

٣١ - ولقد يسر التنسيق فيما بين المنظمات الدولية ذات الاختصاص الشامل أو القطاعي في الشؤون البحرية والإجراءات المتضافرة المتخذة من قبلها تقديم المساعدة

إلى الدول الاعضاء فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ السياسات والخطط البحرية والوطنية فعلى سبيل المثال ، شارك مكتب الامم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار والوكالات المتخصصة ذات الصلة مع الهيئات الإقليمية في إيفاد بعثات تقنية إلى الدو وقدمت دعما لتنمية المشاريع البحرية وللتحضير لصياغة سياسات بحرية رشيدة ذات صلة بالمناطق الفرعية أو المناطق المعنية(١٥) . ويمكن اعتبار تنفيذ برامج العمل المتصلة بالبحار التي تضطلع بها المنظمات الدولية في إطار مشترك بين الوكالات ا مراعاة طابع الترابط في الشؤون البحرية فضلا عن التنسيق الرسمي وغير الرسمي داخل منظومة المؤسسات الدولية على أنه تدعيم للسياسات البحرية المتكاملة على المستو الوطني . وتشير الفلبين والمغرب في رديهما إلى الاستفادة من المشاركة في عدة مسا دولية في هذا السياق . وتشير اليابان إلى تعاونها مع المنظمات الدولية بوصف تدبيرا يساهم في التنمية المتكاملة للمحيطات في البلدان النامية .

٣٢ - وتستحق مجموعة أخرى من التدابير التي تتخذها المنظمات الدولية التنوي أيضا من حيث إنها تتيح التركيز على الشؤون البحرية عموما وبالتالي تعزز ضمن اتباع نهج منسق إزاء الشؤون البحرية . ويشكل التقرير السنوي الذي يعده الامي العام عن التطورات المتعلقة بالاتفاقية وبأنشطة الامم المتحدة لإبقاء الدول الاعض على علم بهذه التطورات تدبيرا هاما .

٣٣ - وعلى الرغم من التدابير المذكورة أعلاه ، فإن احتياجات السياسة العام المتعلقة بالمحيطات ، المنبثقة عن الاتفاقية ، تعد من بين أقل الاحتياجات الموف بها ، وتغطي الاقتراحات المقدمة من الدول المرسلة للردود نطاقا واسعا . وتتضم التدابير الاخرى المقترحة تكثيف وتوسيع نطاق التدابير القائمة مثل المساعا التقنية المقدمة من المنظمات الدولية في تحديد وتقييم خيارات السياسة العامة فضلا عن المساعدة التقنية المقدمة في إعداد السياسات والخطط الوطنية المتعلق بالمحيطات ، التي تتناول الاولويات والقيود التي تفرضها الموارد (الكامير والمغرب) . ويقترح عدد كبير من الدول المجيبة ، ولا سيما شيلي والفلبين ، تقدي مساعدة تقنية ومالية من أجل وضع وتنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بالمحيطات وإنش الجهاز المؤسسي اللازم . واقترحت بعض الدول المجيبة عقد حلقات دراسية وحلقات عم على المستويين الاقليمي والدولي لتبادل الخبرة والتجربة في مجال السياسات المتعلق بالمحيطات وادارتها (المغرب) . واقترحت عدة دول تقديم المساعدة في جمع وتجمي البيانات والمعلومات واستخدامها بطريقة فعالة كمدخلات في عملية وضع السياسات وف الحصول على مدخلات علمية بحرية من أجل السياسة العامة المتعلقة بالمحيطات عن طري

المشاريع التعاونية الدولية (سويسرا) ؛ وتقديم المساعدة في تقييم الموارد والبحوث المتعلقة بها (شيلي) ؛ وتقديم المساعدة في مجال تدريب المسؤولين عن تقرير السياسات وعن الادارة (سري لانكا) .

رابعا - آثار الادارة المتكاملة

ألف - التشريع الوطني ومتطلبات الاتفاقية

١ - مقتضيات التشريع

٣٤ - مع قرب بدء نفاذ الاتفاقية[١٦] ، يتزايد وعي الدول بالحاجة الى كفالة التنفيذ المتناسق للاتفاقية ، والى كفالة اتساق القوانين الوطنية معها . وقد أكدت الجمعية العامة تلك الحاجة[١٧] ، وباتت الدول تدرك أن النظام القانوني المستقر شرط أساسي مسبق لتنمية الموارد وكفالة الإدارة السليمة للمناطق البحرية الوطنية (انظر A/45/712 ، الفقرة ٣٧) . ووضعت أغلبية الدول الساحلية قوانين وطنية ، أو أدخلت تعديلات على دساتيرها ، لتحديد هذه المناطق . فالتشريع المتسق مع الاتفاقية ، الذي ينص على تحديد البحار الإقليمية بمسافة لا تتجاوز ١٢ ميلا بحريا ، اعتمدته ١٣٣ دولة من الدول الساحلية البالغ عددها ١٤٨ دولة ، بينما اعتمدت ٨٣ دولة التشريع الذي يحدد المناطق الاقتصادية الخالصة بـ ٢٠٠ ميل بحري ، واعتمدت ١٦ دولة أخرى مناطق لمصائد الاسماك يبلغ عرضها ٢٠٠ ميل بحري . كذلك اعتمد بعض البلدان تشريعات تنشئ ولاية قضائية متناسقة للجرف القاري .

٣٥ - ولئن كان مثل هذا التشريع يؤمّن للدول ولايتها القضائية البحرية الموسعة ، إلّا أن عددا منها أعرب عن ضرورة استيفاء النظم القانونية المعمول بها في مناطق الولاية القضائية الوطنية التابعة لها . فقد يشوب التشريع الحالي - وكثيرا ما يشوبه - ثغرات تتصل بالحقوق المتبادلة للدول الساحلية وللدول الثالثة حتى داخل هذه المناطق . وقد أشار عدد من المجيبين الى جسامة المهمة التي تطرحها ضرورة استعراض تشريعاتها في سياق المناطق البحرية الموسّعة ، من زاوية الانشطة البحرية الجديدة والمكتشفة ، وفي تحديد أبعاد تدابير الحفظ المتعلقة بالموارد الحية بموجب الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ ، وفي كفالة التوازن بين ضمانات البيئة وعمليات التنمية . وعليه ، يجري كثيرا التماس مساعدة المؤسسات الدولية ودعم منظمات العون والبلدان المانحة من أجل تنفيذ مهمة استعراض التشريعات ، وتعديل القوانين الحالية وصوغ التشريعات الجديدة اللازمة لسد الثغرات .

٣٦ - وتقوم منظمات دولية ، ولا سيما مكتب الامم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار ، بتنفيذ تدابير يقصد بها مساعدة البلدان النامية في إدماج متطلبات الاتفاقية في تشريعاتها الوطنية . وقامت الامم المتحدة بنشر الدراسات التي تحلل التاريخ التشريعي للاحكام المهمة في الاتفاقية ، بغية تلبية احتياجات الدول بشأن تحسين تفهمها للاتفاقية وتفسيرها على نحو متناسق . واستجابة لاحتياجات الدول بشأن تأمين التناسق في ممارسات تنفيذ الاتفاقية ، وفرت الامم المتحدة معلومات وتحليلات عن ممارسات الدول ، وبصفة خاصة حسبما ترد في قوانينها الوطنية ، في سلسلة من المنشورات . وتحصل البلدان النامية على مساعدة محددة للوفاء باحتياجاتها التشريعية . وتقوم بعض وكالات الامم المتحدة بذلك بالنسبة للتشريعات والانظمة المتخصصة ، مثلا في مجال مصائد الاسماك وفي المسائل المتصلة بالبيئة . كذلك يمكن ييسر التمويل الدولي في الحالات التي تكون فيها الاحتياجات التشريعية جزءا أصيلا من احتياجات سياسة التنمية والإدارة المتكاملة المتعلقين بالمحيطات ، باعتبار ذلك أحد عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - الاطر التنظيمية

٣٧ - اتخذت دول كثيرة ، أو في سبيلها إلى اتخاذ ، تدابير تحدد بصورة مفصلة الاحكام التنظيمية والإدارية أو المتطلبات الإجرائية اللازمة لتنفيذ الانشطة في المناطق البحرية التابعة لها . وفي بعض الحالات ، كانت هذه التنظيمات والإجراءات تغطي مواضيع : الوصول الى الموارد ، وشروط تنمية الموارد واستكشافها واستغلالها وحشد الأموال لأغراض تنمية الموارد ، واستيعاب أنشطة أخرى ، والمتطلبات البيئية .

٣ - التقيد بالاتفاقية

٣٨ - ويترتب على قيام الدول الساحلية بتأمين مناطق بحرية موسعة نشوء حاجة الى تعيين وإعلان حدود هذه المناطق ، ابتداء من خطوط الاساس حتى الحدود الفعلية في البحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة أو الجرف القاري ، حسبما تكون الحالة وقد عينت دول كثيرة هذه الحدود ، بما في ذلك خطوط الاساس ، باستخدام نظام إحداثيات موحد ، وفي عدد من الحالات رسمت خرائط بمقاييس كبيرة . واتخذت معظم هذه الدول خطوات تكفل الاعلان على النحو الواجب بين جميع الدول عن إحداثياتها وخرائطها وتحدد الاتفاقية مثل هذه المتطلبات .

٣٩ - وبغية مساعدة الدول في تنفيذ بعض أحكام الاتفاقية التي تنطوي على درجة عالية من التعقيد الفني ، يوفر مكتب الامم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار أدلة عملية (أصدرت أدلة عن مواضيع مثل خطوط الاساس ، ونظام الموافقة على البحث العلمي البحري) . وقدمت طلبات من كثير من البلدان النامية المجيبة من أجل تكثيف هذه المساعدة في تطبيق الاحكام المعقدة في الاتفاقية .

٤ - الترتيبات الثنائية

٤٠ - وفي مجال تعيين الحدود البحرية بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة ، أبرمت ونفذت اتفاقات ثنائية في عدد من الحالات ، ولا تزال المفاوضات جارية في كثير منها ، وبينما أبرمت في بعض الحالات اتفاقات ذات طابع مؤقت ريثما يتم التفاوض على الاتفاقات النهائية . وتتضمن بعض هذه الترتيبات المؤقتة التنمية المشتركة للموارد ، وبالاخص الايدروكربونية . بيد أن ثمة حاجة سائدة في كثير من الدول لبدء عملية تعيين الحدود في حد ذاتها ، وقد التمس تقديم المساعدة في هذا الصدد .

٥ - المراقبة والانفاذ

٤١ - إن تنفيذ التدابير التشريعية يتطلب بالضرورة تدابير للمراقبة والانفاذ ، وهما شرطان أساسيان مسبقان للادارة الفعّالة للمناطق البحرية والتنمية الرشيدة لموارد المحيطات . وقد اتخذت الدول تدابير مختلفة في هذا الخصوص ، مثل صياغة اجراءات الانفاذ الادارية والقانونية ؛ وانشاء وتعزيز المؤسسات أو الوكالات ، مثل خفر السواحل ؛ واقتناء وتشغيل سفن وطائرات المراقبة ؛ واقتناء واستغلال معدات ضرورية ، تشمل معدات الاستشعار من بعد ؛ ووضع برامج وطرق تكفل فعالية الرصد والمراقبة .

٤٢ - ونظرا لان متطلبات ايجاد القدرات والسفن ، والمعدات اللازمة لرصد ومراقبة المناطق البحرية الممتدة الى مسافات شاسعة متطلبات بالغة الضخامة وتتجاوز غالبا امكانات البلدان النامية الساحلية فقد استحدثت في بعض الحالات ترتيبات وبرامج تعاونية إقليمية (دول جنوب المحيط الهادئ ، مثلا) لتمكين البلدان النامية المعنية من الاستفادة من مزايا وفورات الحجم التي تتحقق في هذه الانشطة .

باء - المعلومات والبيانات

٤٣ - ان وجود معلومات وبيانات علمية دقيقة وشاملة وحديثة هو حجر الزاوية لأية قرارات تتعلق بالسياسة والادارة . فإلى جانب أهميتها الحاسمة لتنمية موارد المحيطات ، لا غنى عنها من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة على الاتفاقية والتي تتصل بتعيين الحدود ، والحفظ ، وحماية البيئة ، وتنظيم النقل البحري ، وتوفير المعينات للملاحة البحرية والملاحة الجوية . وقد تضمن التقرير الاول للامين العام (A/45/712 ، الفقرات ٣٠ الى ٤٠ بصفة خاصة) تسجيلا لما أعربت عنه الدول الساحلية من احتياجات تتصل بتنمية المعلومات والبيانات العلمية وتطبيقها في مجال صنع القرار .

٤٤ - وتشمل الاحتياجات من البيانات الشاملة مجموعة متنوعة من البارامترات الفيزيائية والكيميائية والاحيائية والبيئية . ولئن كانت هذه الاحتياجات محددة بمجال الانشطة المعني ، فثمة مجموعة من هذه البيانات الاساسية مشتركة في أكثر من نشاط واحد . وعندما تناولت الدول المجيبة واللجان الاقليمية والمنظمات الدولية المختصة موضوع التنمية القابلة للادامة ، وصف معظمها بالتفصيل ما تبذله من جهود للحصول على البيانات الفيزيائية والكيميائية والاحيائية الشاملة وتفسيرها ، فضلا عن بيانات خط الاساس المتعلقة بمستوى الملوثات وآثارها ، التي تلزم بالاقتران مع بارامترات البيانات الاخرى من أجل هذه الاغراض .

١ - البيانات الفيزيائية والكيميائية والاحيائية

٤٥ - اتخذ عدد من التدابير على الصعد الوطنية والاقليمية والعالمية بغية الحصول على البيانات والمعلومات الفيزيائية ذات الصلة بقياس الاعماق وطبوغرافيا قاع المحيطات . فمثلا ، حيثما تتوفر خبرة وطنية في هذا الخصوص ، كما هو الحال في الولايات المتحدة ، قامت الدائرة الوطنية للمحيطات باستخدام نظام صوتي متعدد الاطياف لعمل قياسات تغطي قاع المحيط بأكمله ، أفضت الى رسم خريطة قياس أعماق للجرف والمنحدر القاريين ، بتفاصيل ودقة أكبر من أي وقت مضى . واستخدمت خريطة قياس الاعماق تلك في تحديد السمات الاقليمية وظروف توفر الموارد في منطقة المسح . ولجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الارض التطبيقية تمثل أحد المساعي الاقليمية الفعّالة التي أسفرت عن تحقيق نتائج ، فهي تجري مسوحات جيولوجية وقياسات للاعماق ومسوحات مورفولوجية للبيئات الساحلية والبحرية في البلدان الاعضاء فيها ، وتستخدم البيانات التي تستخرجها من المسوحات في رسم خرائط للمناطق الساحلية والقريبة من

الشاطئ لتوظيفها في أغراض التنمية الساحلية المخططة والحماية من المخاطر ، واستكشاف المعادن . وعلى الصعيد الدولي ، تدخل الانشطة التي تضطلع بها اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ضمن الانشطة التي أفادت منها عدة بلدان ، وبالخصوص البلدان النامية . ويتيح البرنامج الاقليمي لخرائط قياسات الاعماق الذي نفذته اللجنة خريطة للتخصصات العلمية والتقنية والاقتصادية المختلفة ، رسمت وفقا للمبادئ التوجيهية الموحدة وبمقاييس رسم متطابقة (١ : ١ مليون) . وأمكن احراز تقدم في عدة مناطق : في البحر المتوسط والبحر الاسود ، ومنطقة البحر الكاريبي وخليج المكسيك والمناطق الملاصقة ، وغربي المحيط الهندي ، والقطاع الاوسط من شرقي المحيط الاطلسي ، ووضعت خطط ومقترحات للبحر الاحمر وخليج عدن ، والقطاع الاوسط من المحيط الهندي ، وجنوبي المحيط الاطلسي وغربي المحيط الهادئ . وبالنسبة للاطالس ذات المقاييس الاصغر ، جري تحديث دوري للخريطة العامة لقياسات الاعماق ، وانتهي من إعداد أطالس جيولوجية/جيوفيزيائية للمحيط الهندي ، كما يجري العمل حاليا في إعداد اطالس للمحيطين الاطلسي والهادئ .

٤٦ - وتشمل الانواع الاخرى للبيانات والمعلومات الفيزيائية ما يتصل بالمساحة البحرية (الهيدروغرافيا) والارصاد الجوية . وتقوم منظمات دولية بتنفيذ مشاريع ترمي الى المساعدة في وضع حجر الاساس لمسوحات هيدروغرافية ، ورسم خرائط ملاحية ونشرها ، ونشر معلومات عن المساحة البحرية والمد والجزر ، وتقديم الدعم التقني في وضع السياسات الوطنية المعنية بالولاية القضائية البحرية ، وتعيين الحدود البحرية وغيرها من المسائل ذات الصلة . ودعما من المنظمة البحرية الدولية لتدابير تحسين الخدمات الهيدروغرافية في الدول الاعضاء ، أوضحت المنظمة التدابير التي اتخذتها استجابة لطلب تلقته من حكومة بنغلاديش . وأشارت المنظمة الى احتمال حدوث زيادة اخرى في المساعدة التي تقدم الى هذه الانواع من المشاريع في السنوات المقبلة .

٤٧ - وقد لوحظ أن البلدان النامية تحتاج الى رسم خرائط قياسات الاعماق ، لكن معظمها يفتقر الى الخدمات الهيدروغرافية . ولذلك أشير الى أن رسم خريطة قياسية تستخدم في المهام العلمية والمهام الاخرى ، يقتضي اثارة اهتمام عام بالهيدروغرافيا عن طريق ادماجها في عملية رسم هذه الخريطة ادماجا كاملا من خلال البرامج التدريبية ، وما الى ذلك .

٤٨ - ويجري اتخاذ تدابير على الصعيد الدولي دعما للانشطة الوطنية التي تتطلب بيانات وخدمات تتعلق بالارصاد الجوية/علوم المحيطات . ومثل هذا الدعم يستجيب

لاحتياجات المستخدمين فيما يتعلق بالتنبؤات والتحذيرات في مجال الارصاد الجوية البحرية ، والتنبؤات بشأن حالة أمواج المحيط ، وتحليل الخدمات والتنبؤات بشأن الاحوال التي تتراوح درجاتها بين الخطورة الى غاية الخطورة ، ودرجة حرارة سطح البحر ، والتيارات البحرية ، ومناطق تيارات الحمل الصاعدة في المحيط ، وهبات الاعاصير ، وبيانات الملوحة وغيرها من البيانات المتعلقة بعلوم المناخ والارصاد الجوية والمحيطات . وبناء على طلبات من الحكومات ، تقوم المنظمة العالمية للارصاد الجوية بايفاد الخبراء ، وتشغيل نظام عالمي لتبادل البيانات ، ورعاية دورات تدريبية ، وتقديم المشورة بشأن توفر بيانات التوابع الاصطناعية وامكانية الحصول عليها ، وإعداد أدلة وكتيبات تشغيلية ومواصلة اصدارها ، كما تقوم بتركيب وموالفة أجهزة الحاسبة الالكترونية وبرامجها لاغراض ادارة البيانات .

٤٩ - ويمكن أن تُلبى الاحتياجات الوطنية من البيانات الكيميائية والبيولوجية عن طريق برامج عالمية ، بالاشتراك في هذه البرامج وتعزيزها .

٢ - بيانات خط الاساس

٥٠ - تتطلب الادارة البيئية ، التي يتمثل هدفها العام في حماية صحة الانسان والبيئة البحرية ، دراسة التغيرات التي تطرأ على الخصائص الفيزيائية والكيميائية للبيئة البحرية . ويتعين أيضا تقييم آثار هذا التغيير بالنسبة لحياة النباتات والحيوانات . وكجزء من هذه العملية ، يلزم ، وصف الحالة الاولية للنظام الايكولوجي البحري ، أي "خط الاساس" . وفي إطار برنامج البحار الاقليمية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، تصيغ الحكومات المعنية خطط عمل اقليمية ، تتضمن جميعها عادة عنصرا يتعلق بالتقييم البيئي . وفي سياق هذا العنصر ، تنفذ أنشطة لتقدير وتقييم مسببات المشاكل البيئية ، وحجمها وأثرها على المنطقة المعينة ، وتتضمن تلك الانشطة دراسات خط الاساس ، وبحوث ورصد لمصادر التلوث ومستوياته والآثار الناجمة عن الملوثات البحرية ، وما الى ذلك .

٥١ - وتتوفر حاليا مساعدة دولية تتعلق بدراسة الملوثات من المواد الحية وغير الحية في البيئة البحرية . وتسجل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يفيد المجتمع الدولي وفرادى الدول من بيانات خط الاساس المتعلقة بالملوثات المشعة .

٣ ـ ادارة البيانات

يتعين أن يستند صنع القرارات فيما يتعلق بتنمية موارد المحيطات وإدارتها دفق المعلومات والبيانات العلمية (المنتجة أو المجمعة) عن طريق بيانات مجهزة ـة و/أو محللة) ، وتشمل افتراضات وصفية موضوعية قد تستخدم لوضع الاسقاطات .

وفيما يتعلق بكفاية البيانات اللازمة لادارة البيئة البحرية ، وتخزينها ـة جودتها ، يلاحظ أنه تم جمع قدر كبير من المعلومات على مدى العقد الماضي يتعلق بالبيئة البحرية والساحلية ، التي يمكن أن تسهم في تحديد الاتجاهات لة الأجل في الأوضاع المحلية (الصور الفوتوغرافية الملتقطة من الجو ، والصور قطة بالاستشعار من بعد ، وسجلات المد والطقس ، والاحصاءات أو الملاحظات المتعلقة استخدام الموارد) ، غير أنها متناثرة وكثير ما تُفقد بسبب عدم وضعها في وظات وصونها بصورة كافية . وفي حالة ما إذا كانت لا تزال موجودة ، فإنه كثيرا عذر الاطلاع عليها واستخدامها لأنه لم يتم أبدا تنظيمها وإدارتها لغرض تيسير عليها . ويلاحظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن بعض أنواع البيانات مثل بعض ت التلوث ليس ذا قيمة بسبب سوء أو خطأ تطبيق الأساليب ، وعدم كفاية أو انتظام هدات أو أخذ العينات ، وعدم كفاية تدريب الموظفين ، وسوء صيانة لأدوات ، وث الناتج عن الإهمال في اتباع الإجراءات أثناء أخذ العينات أو عمل التحاليل .

وتلاحظ اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية أنه في كثير من البلدان تجمع فيها البيانات البحرية على أساس تشغيلي ، تتوزع المسؤولية بين مختلف ت الحكومة ، مما يؤدي في كثير من الاحيان إلى ازدواج الجهود . ومع ذلك ، فإنه تنوع الوكالات العاملة في الانشطة البحرية (مصايد الأسماك ، وتربية الأحياء ية ، والموانئ والمرافئ ، والأسطول ، وخفر السواحل ، والنقل ، والسياحة ، ت البحوث البحرية ، والتنقيب عن النفط و/أو استخراجه وتصفيته) ، كثيرا ون حجم البيانات المتعلقة بالبيئة البحرية أوسع نطاقا مما قد يبدو للوهلة ، . كما لاحظت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية أن جودة البيانات ة وكثيرا ما يصعب الربط بين المجموعات المختلفة .

وفيما يتعلق بوضع البيانات في المحفوظات ، لوحظ في مشروع ممول من برنامج المتحدة للبيئة في مجال مكافحة التآكل الساحلي في غرب ووسط افريقيا أنه ما يجد علماء السواحل صعوبة في الحصول على المطبوعات ذات الصلة . وفي حين

تم الحصول بالفعل على البيانات المطلوبة ، لم يكن استخدامها مشاعا للجميع . أما التقارير التي تعاقدت عليها الحكومات فإنها تعتبر عموما من ممتلكاتها ، ولذلك لا يؤذن بنشرها ، وحتى عندما يؤذن بنشرها ، تعمم على نحو غير كاف .

٥٦ - وفيما يتعلق بالهياكل الاساسية المادية والادارية التي تقوم بجمع البيانات والاحصاءات وتحليلها ، يتعذر على كثير من البلدان النامية تقييم مشاكلها . فهي تفتقد ، في جملة أمور ، الى المنشآت والموظفين المدربين لتحليل البيانات والاحصاءات ، وإيجاد خيارات للسياسة العامة واتخاذ قرارات ادارية تستند الى أفضل البيانات المتاحة ، واستخدام تدابير ادارية لانفاذها . وطبقا لما يذكره برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فكثيرا ما تحتاج ادارة البيئة الى مختبرات ومرافق بحث أخرى إما أنها تكون غير موجودة وإما أنها كثيرا ما تفتقر في صيانتها ودعمها الى الكفاءة .

٥٧ - وتلبية لبعض احتياجات ادارة البيانات ، أفادت المنظمة العالمية للارصاد الجوية أنها تعمل مباشرة في تنفيذ وتنسيق وادارة مجموعة متنوعة من الانشطة ذات الصلة بالمحيطات على الصعيدين العالمي والاقليمي ، وبخاصة جمع بيانات المحيطات وتوزيعها عالميا وتجهيزها دعما للارصاد الجوية والاوقيانوغرافيا اللتين يقتضيهما العمل ، ورصد المناخ ، والبحوث والتنبوء ؛ وإعداد واصدار نشرة شهرية تحتوي على تلك المعلومات .

٥٨ - كما تقدم المنظمة العالمية للارصاد الجوية المساعدة الى دوائر الارصاد الجوية الوطنية لتطوير وتوسيع نطاق مرافقها التي تضطلع بالمراقبة والاتصالات وتجهيز البيانات ضمن القطاع البحري ، وتنسق وتقدم المساعدة في توفير البيانات والمنتجات الاقليمية والعالمية التي قد تكون هامة للانشطة البحرية الوطنية .

٥٩ - أما التدابير التي يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة باتخاذها لضمان التماثل على الصعيد العالمي للبيانات التي يعدها عدد كبير من العلماء والتقنيين عن طريق برامج الرصد الاقليمية في مناطق جغرافية مختلفة ، فانها تتضمن الرصد القائم على منهجية مشتركة تتألف من استخدام أساليب مرجعية موحدة ومواد مرجعية ، وعمليات معايرة مشتركة ومراقبة جودة البيانات .

٦٠ - وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالنشاط الاشعاعي ، تتيسر ادارة البيانات بالتعريف الذي أعدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية للنفايات القوية الإشعاع

اد الاخرى القوية الاشعاع وغير المناسبة للإغراق في البحر . كما أنشأت الوكالة ية للطاقة الذرية قاعدة بيانات محوسبة تتضمن معلومات عن تاريخ ومكان وعمق ووزن ونوع الحاويات وخصائص النويدات المشعة التي أغرقت في البيئة البحرية يع المصادر . ويتمثل الاساس المنطقي الذي يقوم عليه المخزون في إنشاء قاعدة ات يمكن أن توفر بيانات أدق لتقييم الآثار المترتبة على عمليات إغراق يات المشعة في البحر وتكون بمثابة رادع عن التخلص من المزيد من النفايات .

كما تتضمن خطة عمل اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية للتدريب ليم والمساعدة المتبادلة للفترة ١٩٩١-١٩٩٥ أنشطة ترمي الى تلبية احتياجات . وسينصب تركيز الخطة على الاستخدام المتكامل للبيانات من مختلف تخصصات علوم البحار ، بتوفير الارشاد والتدريب في مجال أخذ العينات البيولوجية زيائية والكيميائية للمياه القريبة من الشواطئ والمياه الساحلية ؛ والمهارات ية والخبرة في تطبيق الاساليب الموحدة لقياس هذه البارامترات ؛ والتحليل ائي والرياضي للبيانات بما في ذلك استخدام مجموعات برامج الحاسبة الالكترونية ؛ دام وتحليل الصور الملتقطة بالاستشعار بالسواتل والصور الفوتوغرافية الملتقطة جو للمناطق الساحلية وموائل المياه الضحلة ؛ واستخدام وتطبيق نظام المعلومات افية .

وثمة مثال على التدابير الدولية لمساعدة البلدان النامية في ادارة انات البحرية ، يُضرب على الصعيد الثنائي ، هو قيام المركز الدولي لتنمية طات التابع لكندا بتقديم الاموال لدعم العملية التي تضطلع بها لجنة جنوب ط الهادئ لعلوم الارض التطبيقية لتدريب رعايا جزر المحيط الهادئ في تشغيل محوسب لادارة البيانات والمعلومات الجيولوجية استحدثته اللجنة .

جيم - تنمية القدرات الوطنية

١ - القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية

تسلم اتفاقية قانون البحار بالاهمية الحاسمة للعلوم والتكنولوجيا البحرية ق المنافع والنهوض بالمسؤوليات الواردة في النظام القانوني الجديد للمحيطات . تياجات المتعلقة بتنمية وتعزيز القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية لدول مسجلة بصورة جيدة (انظر A/45/712 ، الفقرات ٤١ - ٤٨ ، بوجه خاص) وقد

قدمت الدول والمنظمات الدولية معلومات عن طائفة واسعة من التدابير التي تتناول كثيرا من هذه الاحتياجات .

(أ) التنمية المتكاملة للقدرات

٦٤ - تسليما بأن تنمية وتعزيز القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية تمثل جزءا لا يتجزأ ضمن اطار الادارة البحرية المتكاملة ، اتخذت بعض الدول تدابير على نحو مناظر ، بأن أسندت الى الوكالة المنشأة لأغراض الادارة البحرية المتكاملة المسؤولية عن البحوث بما في ذلك البحوث الاساسية وكذلك تطوير أوجه استخدام نتائج البحوث ، وتطوير التكنولوجيا البحرية فضلا عن التعاون التقني مع الوكالات والمؤسسات الوطنية والدولية (الهند ، مثلا) . وبالنظر الى ما تتسم به العلوم والتكنولوجيا البحرية من طابع شامل لعدة قطاعات ، ومتعدد التخصصات والجوانب ، اتخذت بعض الدول تدابير لمعالجة المسالة على نحو متكامل ، وبخاصة عن طريق انشاء مؤسسات أو مراكز وطنية ، تتناول الموارد البحرية بشكل شامل (تايلند ، مثلا) .

(ب) المؤسسات والبرامج وسفن البحوث في مجال العلوم البحرية

٦٥ - إن انشاء وتعزيز مؤسسات العلوم والبحوث البحرية ، والحصول على سفن البحوث والمعدات والمهارات واستخدامها ، وكذلك تنفيذ برامج البحوث ، يمثل تدابير هامة تضطلع بها الحكومات (أبلغت عنها اكوادور وباكستان والبرازيل والهند) . وتأخذ برامج البحوث التي يُضطلع بها في البلدان النامية وجهة تطبيقية بصورة متزايدة ، وفي كثير من الحالات توجه على وجه التحديد نحو الانشطة الانمائية لمشاريع استغلال وادارة الموارد البحرية . وعلى سبيل المثال ، تورد البرازيل وصفا لبرامج بحوثها الشاملة لتقييم الموارد وتخطيط الرصيف القاري ؛ وتورد اكوادور وصفا لبرامج بحوثها لتقييم الموارد الحيه وغير الحيه وأنشطة التنقيب ؛ وتشير الهند الى تطور تطبيقات نتائج البحوث .

(ج) البرامج المشتركة

٦٦ - إن البرامج المشتركة ، بما في ذلك البعثات الاوقيانوغرافية المشتركة مع شركاء ثنائيين أو متعددين ، المنظمة والمنفذة في كثير من الاحيان بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة ، يمكن أن تكون تدابير فعالة لتنمية وتعزيز القدرات في مجال العلوم البحرية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء ؛ وهناك أمثلة كثيرة على تلك البعثات . وفي حين لاحظت البلدان النامية المنافع

المستمدة من تلك البرامج (تايلند) ، أكد كثير من البلدان المتقدمة النمو التي قدمت ردودا أهمية تلك البرامج ، وأشارت الى المساعدة المقدمة الى البلدان النامية . ومن أمثلة ذلك ، تشير اليابان الى أنها تضطلع ببرامج تعاونية مع المنظمات الدولية المختصة مثل منظمة الاغذية والزراعة ، واليونسكو ، والمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة من أجل المساهمة في تنمية وادارة موارد المحيطات ؛ وتشير النرويج الى المساعدة التي تقدمها سفينة بحوثها الى البلدان النامية من أجل تحقيق المنافع الوطنية الممكنة من النظام الجديد للمحيطات ، وفي المقام الاول عن طريق المساعدة في تقييم الموارد في المناطق الاقتصادية الخالصة وفي ادارة مصائد الاسماك ، وتضيف النرويج أيضا أنه تلبية للاحتياجات المستمرة للبلدان النامية ، تجري المبادرة ببرامج جديدة للمساعدة الانمائية ذات طابع مماثل .

(د) التدابير التي اتخذتها المنظمات الدولية

٦٧ - وعلى الصعيد الدولي ، تسهم التدابير التي اتخذتها المنظمات الدولية اسهاما كبيرا في تنمية وتعزيز القدرات الوطنية في مجال العلوم البحرية في البلدان النامية . فعقب تحديد احتياجات الدول والارشادات التي تقدمها فيما يتعلق بكيفية تلبية هذه الاحتياجات على أفضل وجه ، تضطلع اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، مثلا ، بعدد من التدابير في اطار برنامجها للتدريب والتعليم والمساعدة المتبادلة . وتشمل هذه التدابير مختلف التدابير ذات الصلة بالتدريب ، وتعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة ، بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، بما في ذلك المراكز والبرامج والبعثات الاوقيانوغرافية المتعددة الاطراف ، ووضع مشاريع للمساعدة التقنية تجتذب المساعدة من البلدان المانحة .

٦٨ - والتعاون بين الدول الساحلية النامية والدول الباحثة المتقدمة النمو فيما يتعلق ببرامج البحوث التي تضطلع بها الدول الاخيرة في المناطق البحرية للدول الاولى ، جدير بالذكر . وفي هذا الصدد ، فإنه فيما يتعلق بالحاجة المستمرة الى وجود قواعد وأنظمة واجراءات محددة جيدا عند التطبيق والتنفيذ العمليين لنظام البحوث العلمية البحرية الوارد في الاتفاقية التي تنص على الاحكام المتصلة بالدول الساحلية والدول الباحثة ، تشير الولايات المتحدة الامريكية الى قيام فريق خبراء دعاه مكتب الامم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار الى الاجتماع ، بوضع مشروع اجراءات لاجازة البحوث ، ونماذج الطلبات وأنظمة وطنية يمكن أن تحظى بالقبول على نطاق واسع .

٦٩ - وفيما يتعلق بتسهيل مشاريع البحوث العلمية البحرية ذات الطابع العالمي ، التي ترعاها الدول الاعضاء بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية ، فإن الاليات الواردة في أحكام الاتفاقية (المادة ٢٤٧) جديرة بالملاحظة (الولايات المتحدة الامريكية) .

(هـ) المراكز الاقليمية للتكنولوجيا البحرية

٧٠ - وفيما يتعلق بتنمية القدرات في مجال التكنولوجيا البحرية ، من التدابير الواردة على وجه التحديد في الاتفاقية انشاء مراكز اقليمية للتكنولوجيا البحرية . ومن المسلم به أن تلك المراكز تمثل طرقا فعالة لاتاحة الفرص لتبادل الدراية الفنية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في منطقة ما بالعمل معا في المشاريع الرامية الى حل المشاكل المشتركة ، ومن ثم مواجهة كل من التحديات التكنولوجية ومشاكل بناء القدرات الصناعية والشبكات الفنية في البلدان النامية . وفي هذا السياق ، وعلى سبيل المثال ، تعمل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على تشجيع انشاء مركز للتكنولوجيا الصناعية البحرية في منطقة البحر الكاريبي ، ينصب تركيزه على تطوير التكنولوجيا البحرية السليمة بيئيا . وستتمثل احدى السمات البارزة للمركز في التطبيقات الصناعية وبحث مجالات التعاون بين منظمي المشاريع من القطاع الخاص من مختلف البلدان .

(و) تدابير أخرى

٧١ - كانت المساهمات التي قدمتها التدابير الموصوفة أعلاه في تلبية احتياجات الدول فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا البحرية مساهمات هامة ؛ ولكن لاتزال هناك احتياجات واسعة النطاق . وكما أشارت اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، فمن الضروري تقديم مساعدات كبيرة إلى الدول الاعضاء النامية لتعزيز قدرتها في مجال العلوم البحرية والمسائل ذات الصلة ، من أجل مساعدتها على الإفادة من الفرص والمسؤوليات الموسعة المتاحة من خلال الولاية البحرية الممتدة للدول الساحلية ؛ وتنويع استخدامات المحيطات وتطوير الاهداف الوطنية في مجال الشؤون البحرية ؛ وتطوير المعارف العلمية والتكنولوجيا الجديدة . ويؤكد الحاجة إلى الحصول على المساعدة ضرورة دراسة ورصد المناخ العالمي وسائر التغييرات الحاصلة على الاصعدة العالمية والإقليمية والمحلية ، فضلا عن ضرورة وضع سياسات بحرية لتنمية وإدارة مناطق البحار الكبيرة الواقعة في إطار الولاية الوطنية .

٧٣ - وفيما يتعلق بالاقتراحات المقدمة لمواجهة الاحتياجات المتصلة أيضا بالقدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية ، أدرجت معظم البلدان المجيبة ، ضمن أمور أخرى ، مسألة مواصلة التدابير القائمة وتعزيزها . فعلى سبيل المثال ، ورد ذكر تقديم المساعدة في شكل معدات ، وإنشاء مرافق للأبحاث وصيانتها (المكسيك والمغرب) ؛ وتقديم المساعدة لتحديث سفن الأبحاث الحالية ، واقتناء المعدات والسفن ، المكرسة في بعض الحالات لبرامج محددة مثل المسح الهيدروغرافي أو الرصد البيئي ، وتنفيذ المشاريع البحثية (باكستان والبرازيل ؛ وأيضا برنامج الامم المتحدة للبيئة) ؛ والقيام برحلات مسح بحرية ثنائية ومتعددة الأطراف (لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية) .

٧٣ - واعترافا بضرورة المشاركة فيما بين البلدان/المؤسسات لمواجهة هذه الاحتياجات وبخاصة في مجال أنشطة الأبحاث الجديدة ، وإدخال التكنولوجيات المتقدمة ، ورصد التغييرات البيئية ، وإدارة الموارد في المنطقة الساحلية والبحار المفتوحة ، فإن الاستراتيجية المقترحة (من جانب اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، مثلا) تتمثل في تعزيز هذه المشاركة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية على أساس مصالحها في تحقيق الأهداف المشتركة المتفق عليها . وينبغي لهذه المشاركة أن تصبح عنصرا أساسيا في تشجيع وتعزيز الأنشطة المتعلقة بالتدريب والتعليم والمساعدة المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء ، وفي تعزيز نقل المعارف العلمية والتكنولوجية إلى البلدان النامية وفي تقليص الفجوة العلمية والتكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية .

٧٤ - وفيما يتعلق بطرائق وآليات الاستجابة للاحتياجات المتصلة بالقدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية ، فإن فريق الخبراء المعني بقانون البحار والتابع للدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي يقترح تبادل المعلومات والخبرات في مجال الدراسة ورسم الخرائط والاستقصاءات المتعلقة بتقييم الموارد ، وتقدير وجرد الموارد البحرية ، وتقاسم نتائج الأبحاث والاستقصاءات من خلال تبادل البيانات والمنشورات ، وتبادل الزيارات ، وعقد الحلقات الدراسية دون الاقليمية والاقليمية وحلقات العمل وما إلى ذلك ؛ وتشجيع المشاريع المشتركة التي تستهدف عدة أمور من بينها تشجيع تعزيز القدرات في مجال التكنولوجيا من أجل تنمية الموارد البحرية . كما أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تؤكد على الدور الذي تضطلع به المشاريع المشتركة في تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال التكنولوجيا .

٧٥ - ونظرا لأن بناء قدرة أي دولة في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية هي أصلا عملية مطولة ، ولأن تدريب الافراد واكتساب الخبرة الناضجة ، وتجميع المعارف والبيانات عن الاحوال البحرية المحلية يستغرق وقتا ، تقضي إحدى الاستراتيجيات المقترحة (من برنامج الامم المتحدة للبيئة) بوضع ترتيبات تتيح مشاركة طويلة الاجل مثل "توأمة" المؤسسات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي يمكن أن تقدم الدعم المستمر والمتطور اللازم للتعزيز الفعال للقدرات الوطنية .

٧٦ - وبالنسبة لمواصلة الجهود في مجال تنفيذ الاحكام المتعلقة بالابحاث العلمية البحرية الواردة في الاتفاقية (أشارت الولايات المتحدة إلى أن النهج الواجب اتباعه هو في استمرار الحوار مع مختلف الدول الساحلية والهيئات الدولية لتشجيع تفسير وتنفيذ الاحكام على نحو مناسب ، وتشجيع هيئات مثل مكتب الامم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار على مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاحكام ، والاعتماد ، على وجه التحديد ، على نتائج اجتماع فريق الخبراء المذكور أعلاه ، عن طريق متابعة المناقشات المتعلقة بإجراء إجازة الابحاث مع الدول ذات الصلة .

٧٧ - وفيما يتعلق ببرامج الابحاث التعاونية التي تشترك فيها الدول والمنظمات الدولية المختصة ، أشارت الولايات المتحدة إلى أن النهج الواجب اتباعه هو تشجيع المنظمات الدولية على المساعدة في رعاية الدول لدى تنفيذ مشاريع الابحاث العالمية . وردًّا على ما أعرب عنه من قلق لأن الإجراء المتعلق ببرامج الابحاث التعاونية والوارد في الاتفاقية لا يستخدم على نطاق واسع ، أشار اقتراح (مقدم من الولايات المتحدة) إلى وجوب قيام المنظمات الحكومية الدولية بدور متزايد الاهمية في تنفيذ الإجراء .

٢ - تنمية الموارد البشرية

٧٨ - أوضحت الدول الاحتياجات المتواترة من الموارد البشرية المطلوبة واللازمة لتنمية موارد المحيطات وإدارتها (انظر الوثيقة A/45/712 ، الفقرات ٤٩-٥٦ بوجه خاص) . ولتلبية هذه الاحتياجات ، اتُخذ عدد من التدابير من جانب الدول على الصعيدين الوطني والدولي ، ومن جانب المنظمات الدولية .

(أ) <u>التعليم والتدريب : المناهج الدراسية ، والبرامج التدريبية والمنح الدراسية</u>

٧٩ - تقوم معظم الدول والمنظمات الدولية ، لدى مواجهة الحاجة إلى اتباع نهج متوازن في توفير التدريب في مجال العلوم البحرية وفي الميادين المتخصصة ، وفي

تطوير البرامج التعليمية والتدريبية ، باتخاذ تدابير ، بمقدار ما تسمح به قدراتها ومواردها ، تهدف إلى توفير التعليم في مجال العلوم البحرية الاساسية في المرحلتين الثانوية والجامعية فضلا عن التدريب في الميادين المتخصصة المتصلة بتنمية موارد المحيطات وإدارتها .

٨٠ - وفيما يتعلق بالتعليم الاساسي في مجال العلوم البحرية ، تشمل التدابير المحددة المتخذة تطوير المواد التعليمية والمناهج الدراسية (اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، مثلا) . ويتمثل تدبير آخر (متخذ من جانب اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية) يستهدف مساعدة المدرسين والمدربين في مجال العلوم البحرية ، في إعداد المبادئ التوجيهية الموصى بها بشأن تطوير مناهج العلوم البحرية والمناهج الدراسية المتصلة بها .

٨١ - وتقديم المنح الدراسية أو الزمالات أو المنح لأغراض تنمية الموارد البشرية في مجال العلوم البحرية الاساسية وفي الميادين المتخصصة هي تدابير يجري اتخاذها بصفة مستمرة على نطاق العالم . ويَسْهُل تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية عن طريق هذه المنح المقدمة من المؤسسات والحكومات في البلدان المتقدمة النمو وكذلك من المؤسسات والحكومات في بلدان نامية أخرى ، ومن المنظمات الدولية .

٨٢ - ويشكل تقديم المساعدة التقنية والمالية وتوفير المرافق والمعدات في تنظيم وتنفيذ الدورات التدريبية وحلقات العمل في مجال الشؤون البحرية ، بما في ذلك توفير التدريب على ظهر السفن على الاصعدة الوطنية أو الاقليمية أو العالمية ، تدابير هامة لتنمية الموارد البشرية . وتوجد أمثلة عديدة لهذه التدابير التي أبلغت عنها بلدان كثيرة مجيبة ، منها تنظيم الدورات التدريبية ، وحلقات العمل ، والحلقات الدراسية وما إلى ذلك ، في ميادين العلوم البحرية والميادين المتخصصة (اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية) ؛ والارصاد الجوية وإدارة بياناتها (المنظمة العالمية للارصاد الجوية) ؛ والجيولوجيا الساحلية والجيوفيزيائية البحرية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) ؛ والبرامج الميدانية ذات الصلة (لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الارض التطبيقية) ؛ وقانون البحار وإدارة المحيطات (مكتب الامم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) ؛ وإدارة المنطقة الاقتصادية الخالصة والتنمية البحرية (معهد المحيطات الدولي) . وفي حالات

كثيرة ، تقوم البلدان المتقدمة النمو أو المنظمات الدولية بتقديم الدعم المالي للدورات والبرامج التدريبية ، وللمشتركين فيها من البلدان النامية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلا) .

٨٣ - ولتلبية الاحتياجات المحددة إلى المهارات الإدارية اللازمة لأداء المهام المتصلة بسياسة وإدارة موارد المحيطات ، جرى في حالات كثيرة وضع برامج تدريبية تؤكد على الخبرة الإدارية . فعلى سبيل المثال ، تذكر لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية أن التدريب الإداري يشكل عنصرا جديدا أدخل مؤخرا في برنامجها التدريبي .

٨٤ - ويشكل تقديم المساعدة المالية والتقنية في إنشاء المعاهد التدريبية ، مثل مراكز التدريب البحري ، مجموعة هامة من التدابير . فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مثلا ، يشير إلى المساعدة المالية التي قدمها من أجل إنشاء مركز تدريب بحري في باكستان . وتشير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى المساعدة التقنية التي قدمتها لإنشاء مراكز تدريبية اقليمية في مجال الأرصاد الجوية .

٨٥ - ولاحظ كثير من البلدان المجيبة نجاح النهج الاقليمي في صياغة التدابير وتنفيذها ، في شكل مشاريع وتدريب في مجال الأبحاث البحرية من أجل تنمية الموارد البشرية في ميدان الشؤون البحرية . فعلى الصعيد الاقليمي ، يمكن أن تستفيد الدول من وفورات الحجم عند الاستعانة بالمرافق والخبرات الاقليمية ، ومن الفرص المتاحة لتعزيز المعارف والمهارات من خلال التفاعل فيما بين المشتركين على الصعيد الاقليمي . فعلى سبيل المثال ، تم توفير التدريب على ظهر سفينة خلال رحلة بحرية في الآونة الأخيرة لإجراء دراسات للجرف القاري في غرب افريقيا تحت رعاية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، اشترك فيها علماء محليون على متن سفينة أبحاث نيجيرية .

٨٦ - وإدراكا لأن التنفيذ الفعّال لعدد من البرامج الهامة ، المضطلع بها تحت رعاية المنظمات الدولية ، يقتضي توفير خدمات موظفين مدربين على الصعيد الوطني ، فإن هناك اتجاها متزايدا لإدراج التدريب باعتباره عنصرا لا يتجزأ من هذه البرامج نفسها . مثال ذلك أن برامج أبحاث المحيطات الواسعة النطاق التابعة للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، وبرامج الأرصاد الجوية العالمية التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، وبرامج البحار الاقليمية التابعة لبرنامج الأمم

المتحدة للبيئة - كل هذه البرامج تتطلب مشاركة فعالة من جانب موظفين من البلدان النامية ، المتصلة بالموضوع إذا أريد تنفيذها بنجاح ، ومن ثم فإن التدريب يشكل عنصرا أساسيا من عناصر هذه البرامج .

(ب) تدابير أخرى

٨٧ - وعلى الرغم من الإنجازات التي أسفرت عنها التدابير المختلفة ، لا سيما المقدم منها في شكل تدريب ، فلا تزال هناك احتياجات غامرة لتنمية الموارد البشرية في مجال الشؤون البحرية ، حسبما أشارت الدول والمنظمات الدولية . فمثلا ، في آخر دورة لجمعية اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، أكد مندوبون من الدول النامية الاعضاء على حاجة بلدانهم إلى كوادرها الوطنية المحلية من العلماء والفنيين والمديرين المدربين تدريبا عاليا من أجل تعزيز قدرات هذه البلدان في مجال العلوم البحرية .

٨٨ - وقدمت اقتراحات عديدة من جانب الدول والمنظمات الدولية لاتخاذ مزيد من التدابير لتنمية الموارد البشرية في ميدان الشؤون البحرية . وفي البداية ، اقترحت دول كثيرة تكثيف وتوسيع التدابير القائمة ، ولا سيما إدخال تحسينات على نظام التعليم ، بما في ذلك التعليم الجامعي ، في ميدان العلوم البحرية وفي الميادين المتصلة بإدارة المحيطات ، وهي ليست أقل أهمية ، مثل ميادين القانون ، والاقتصاد ، والإدارة (اقتراح من الكاميرون والمغرب ، مثلا) ؛ وتدريب العلماء والفنيين والموظفين الاختصاصيين عن طريق تقديم المنح الدراسية (أوروغواي والكاميرون والمكسيك وعدة دول أخرى) ؛ وتنمية المهارات من خلال تبادل المتدربين المبتدئين (المكسيك) ؛ وتعزيز الخبرات عن طريق تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل على المستويين الاقليمي والدولي (عدة دول) .

٨٩ - وتتضمن الاقتراحات (المقدمة من برنامج الامم المتحدة للبيئة) المتعلقة باتخاذ مزيد من التدابير تقديم الدعم للاخصائيين لتزويدهم بتدريب رفيع المستوى قد يستلزم فترات ممتدة للدراسة في الخارج ؛ وتنفيذ برامج تدريبية داخل البلدان تعتبر برامج فعالة بسبب قربها من واقع فرص العمل ، وتوفير ملحقات فردية أو تدريب أثناء العمل في بعض الميادين (اقترحته أيضا اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية) . وتتضمن الاقتراحات المقدمة من اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، على أساس الآراء التي أعربت عنها دولها الاعضاء ، استمرار تدريب الخبراء الوطنيين عن طريق تنظيم دورات تدريبية متعاقبة لمواكبة التطورات الحديثة في ميادين عمل كل منهم ؛

واتخاذ إجراءات للمتابعة من أجل توفير معارف وتقنيات جديدة ؛ ومواصلة تطوير وتوفير المواد التعليمية مثل الوحدات النموذجية الاقليمية في مجال العلوم البحرية ؛ ونشر المعارف عن العلوم البحرية عن طريق الوسائل السمعية - البصرية واستخدام الحاسبات الالكترونية الدقيقة ؛ واستخدام التكنولوجيا الجديدة مثل التصوير بواسطة الاستشعار من بعد ، والتدريس من بعد وبرامج التعليم المتعددة الوسائط .

٩٠ - واستجابة للحاجة إلى تعزيز نجاح التدريب الفردي ، تتضمن الاقتراحات زيادة الدعم المقدم للعلماء للاضطلاع بالأبحاث في مختبرات متقدمة مزوّدة بالمعدات اللازمة ، بالإضافة إلى توفير المساعدة من أجل المشاركة في الاجتماعات الدولية ؛ وتقديم منح دراسية لفترات أطول لمساعدة الانشطة البحثية ؛ بما في ذلك الحصول على درجات علمية أعلى ؛ والمشاركة عن كثب لا سيما في تدبير مرافق للأبحاث في المؤسسات المعنية وكذلك على ظهر سفن الأبحاث .

٩١ - والمشكلة الاساسية في البلدان النامية تتمثل في سرعة معدل دوران الموظفين المدربين بسبب الإغراءات المالية التي يقدمها القطاع الخاص أو العمل في الخارج . ومن ثم ، فإن برنامج الامم المتحدة للبيئة يشير إلى الإهدار الكبير في الجهود التدريبية بسبب هجرة هذه الكفاءات ، وشغور الوظائف ، الامر الذي يحول حتما دون استمرار الأبحاث ورصد البرامج وإدارتها . وبغية معالجة هذه المشكلة يجب أن يكون التدريب مصحوبا بظروف عمل مغرية بشكل كاف ، وبرواتب مرتفعة على نحو يكفي للاحتفاظ بالموظفين المدربين ويكفل استمرار برامج الإدارة (برنامج الامم المتحدة للبيئة) .

٩٢ - واقترحت أيضا دول ومنظمات دولية كثيرة تكثيف النهج الاقليمي . وثمة استراتيجية أخرى تتوخاها المنظمات الدولية هي تكثيف عناصر التدريب في برامجها .

٣ - الموارد المالية

٩٣ - إن الاحتياجات الطاغية للموارد المالية اللازمة للتحقيق الكامل لمنافع النظام القانوني الشامل الذي أنشأته الاتفاقية هي الموضوعات المهيمنة على أية مداولات حول المسائل البحرية ، بما في ذلك المداولات التي تجري في الجمعية العامة نفسها (انظر A/45/712 ، الفقرات ٥٧-٦٧ على وجه الخصوص) . والتدابير المتخذة لمواجهة هذه الاحتياجات على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي هي تدابير متنوعة

ومتعددة مع أن الدول النامية ، بحكم الاضطرار ، تتطلع إلى تدابير المساعدة من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية .

(أ) حوافز الاستثمار المحلي

٩٤ - على الصعيد الوطني ، تخصص الحكومات الاموال في الميزانية العادية ، وفي أحيان كثيرة في حساب رأس المال ، لما تقوم به من جهود في ميدان التنمية البحرية . وتستخدم أموال القطاع العام بالدرجة الاولى في تنمية الهياكل الاساسية وصيانتها وتقديم الخدمات الاساسية ، وفي بعض الحالات في تنمية الموارد والمشاريع الاستثمارية .

٩٥ - ويتزايد استخدام أموال القطاع العام لخلق الظروف الضرورية لايجاد مناخ استثماري ايجابي يمكن من اجتذاب التمويل من القطاع الخاص إلى المشاريع الإنمائية البحرية . ويتمثل أحد التدابير المتخذة في هذا السياق في إنشاء نظم مستقرة وواضحة للموارد ، من خلال سن التشريعات ووضع لوائح وقواعد واجراءات محددة بوضوح لصالح المستثمرين ، والحد من التعامل المطول والممض مع الوكالات المنظمة ، وأهم من ذلك كله ، تقديم هيكل حوافز لمنظمي مشاريع القطاع الخاص . ومن الامثلة على هذا النوع من الانظمة "قوانين إدارة الثروة السمكية" الموجودة في عدد من البلدان "وقانون المعادن البحرية" في الهند .

٩٦ - وإذا تجاوزنا مجرد إنشاء النظم الخاصة بالموارد ، بغية تيسير التحول عن مشروع ممكن إلى مشروع بحري جذاب تجاريا و "صالح مصرفيا" ، تقوم حكومات كثيرة بما يلزم من الانشطة السابقة للاستثمار . ومن المنافع الاضافية التي تتأتى من هذه الانشطة تحقيق وفورات الحجم .

(ب) تعبئة الموارد الخارجية

٩٧ - وفيما يتعلق بالتدابير التي تتخذ على الصعيد الدولي ، تتحقق بدرجة كبيرة استثمارات مباشرة تأتي من البلدان المتقدمة النمو وتصب في القطاع البحري للبلدان النامية . وفي أغلب الحالات ، يتحقق تدفق رأس المال هذا من خلال مشاريع مشتركة بين كيانات من البلدان المتقدمة النمو من جهة وكيانات خاصة أو شبه خاصة أو عامة من البلدان النامية ، من جهة أخرى . ويوجد في القطاع البحري للبلدان النامية أمثلة عديدة على المشاريع المشتركة وبالتالي على تدفق رأس المال ، وخاصة في ميادين الوقود الاحفوري البحري والثروة السمكية والنقل والسياحة . ونظرا للحاجة المطلقة لاجتذاب الاستثمار الاجنبي ولضرورة ايجاد ظروف مواتية له ، فإن نظم الموارد في

البلدان النامية كثيرا ما تتضمن أحكاما لهذا الغرض . ومن الأمثلة على مثل هـ التكيف قانون مواد الوقود الأحفوري البحرية في الصين .

٩٨ - وكثيرا ما تشكل المساعدة المالية التي تقدمها حكومات البلدان المتقدم النمو إلى البلدان النامية جزءا من اجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية . ومع أن لا يوجد تقديرات كمية لهذه المساعدة ، فإن هناك ما يدل على أن نطاق هذه المساعـ واسع جدا . والمساعدة المقدمة إلى القطاع العام يمكن أن تأخذ شكل الاستثمـــار القروض العادية أو القروض التساهلية ، أو حتى المنح في كثير من الحالات . وتقـ هذه المساعدة على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف في إطار المساعدة المقدمة من مجمو من البلدان المانحة أو في إطار الوكالات الدولية المانحة . ومن الأمثلة على ذلـ ما أشارت إليه اليابان في ردها من أنها تتعاون مع المنظمات الدولية المختصة بغر المساهمة في تنمية موارد المحيطات وإدارتها ؛ وتضيف اليابـــان أنه إلى جانـ المساعدة المتعددة الأطراف ، فإنها تقدم مساعدة ثنائية على أساس طلبات تأتيها مـ الدول النامية .

(ج) المساعدة الدولية

٩٩ - من المعروف جيدا أن أبرز المؤسسات في منظومة مؤسسات الأمم المتحدة ، من ، ما تقدمه من مساعدة مالية وتقنية ، هي مجموعة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحـ الإنمائي . ويظهر من ردود المنظمتيـــن أن ما تقدمانـــه من مساعـــدة مالية وتقنيـ للقطاعات البحرية في البلدان النامية كبير . كذلك فإن المصارف الإنمائية الإقليمي تساند هذه الأنشطة بصورة مباشرة أو في إطار برامج إنمائية شاملة .

١٠٠ - أما مجالات الأنشطة المتصلة بالشؤون البحرية التي تقدم مجموعة البنك الدول المساعدة المالية لها فهي تشتمل على مصائد الأسماك والمرافئ والشحن واستكشاف الن واستثماره في أعالي البحار والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وغير ذلك من قطاعـــا وكما لاحظت مجموعة البنك الدولي ، يتمثل الهدف الأساسي للإقراض الذي يقدمه البنـ الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية (ونشير للاثنين باسم البنك) ف تمكين مصائد الأسماك من زيادة انتاجها لأغراض التصدير وتوليد العملات الأجنبية . كم تقدم القروض لتنمية مشاريع مصائد الأسماك الكبيرة والصغيرة والزراعات المائيـ وبناء السفن بما في ذلك السفن الكبيرة . وفي قطاع مصائد الأسماك يقدم البنك أيض المساعدة التقنية والأموال للإعداد للمشاريع ولتوفير رأس المال العامل وللاصـ والصيانة والتجهيز والتسويق .

١٠١ - وفي قطاع المرافئ والشحن ، يقدم البنك القروض لأغراض تشييد المرافق المرفئية وتعديل الهياكل الاساسية القائمة ، وهي مصممة لتحسين التعامل مع حجم الحركة ونقل الصيد الذي تنتجه العمليات التجارية وكذلك العمليات الصغيرة إلى حد ما ، فضلا عن تمويل التغيرات الحديثة الطارئة في تكنولوجيا السفن وذلك من قبيل تحميل الحاويات . كما يدخل في هذه القروض التمويل المخصص لشراء وإدارة وصيانة آليات مناولة الشاحنات من قبيل الروافع والروافع الشوكية ، ولمركبات خدمة المرفأ من قبيل القاطرات والصنادل . كذلك يوفر البنك الأموال لأغراض تدريب موظفي المرافئ وللمساعدة التقنية التي تهدف إلى زيادة فعالية نظام المرافئ ، وخصوصا للمساهمة في زيادة فعالية استخدام الموارد وتحسين استعمال قدرة المرفأ . كذلك تقدم القروض المصرفية لأغراض تحسين فعالية عمليات الحفر وتعزيز التخطيط الاستثماري للمرفأ والإدارة المالية فيه . وفي ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية ، يقدم البنك القروض للمساعدة في توسيع وتحديث الشبكات الدولية للهاتف والتلكس وخدمات البيانات .

١٠٢ - وبينما تأخذ المساعدة المالية التي يقدمها البنك شكل القروض ، وتكون في العادة ذات طابع تساهلي جدا ، تقدم المساعدة من المؤسسة المالية الدولية في العادة على شكل استثمارات . وكما يظهر من تقرير مجموعة البنك الدولي ، تغطي الاستثمارات التي تقدمها المؤسسة المالية الدولية في قطاع مصائد الأسماك عمليات شراء مراكب الجر التي تستخدم في مصائد الأسماك في البحار العميقة ، واستصلاح منشآت تجهيز الأسماك وتحديث المرافق الشاطئية وتنمية مزارع القريدس البحرية المتكاملة . وتقدم المؤسسة المساعدة التقنية لمشاريع مصائد الأسماك لضمان سلامتها المالية والادارية والتكنولوجية . وفي قطاعي المرافئ والشحن ، يدخل في عداد المشاريع التي استخدمت فيها أموال المؤسسة المالية الدولية مشاريع تشييد مرافق المرافئ ومرافق التخزين لمناولة الصادرات لأغراض آليات التجهيز وشراء سفينة في إحدى الحالات لتوفير خدمة عوامة طوال السنة بين بلدين اثنين ، وتشييد حوض سفن وتحديث اسطول سفن إحدى شركات الشحن وتوسيعه . وفي ميدان استكشاف النفط البحري واستغلاله ، قامت المؤسسة بتمويل عدة مشاريع من بينها دراسات زلزالية وجيولوجية . وفي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، أقرت المؤسسة مؤخرا تقديم قرض لأحد البلدان للمشاركة في شبكة كابلات اتصالات بصرية ؛ وكان الهدف من ذلك المساعدة على تلبية الاحتياجات المتزايدة بسرعة للاتصالات السلكية واللاسلكية عبر المحيطات . وفيما يتعلق بالقطاعات الاخرى ، تقدم المؤسسة الأموال لتشييد منشأة تستخرج مادة الآغار - أغار الغذائية من الاعشاب البحرية . كذلك قامت المؤسسة باجراء مسح للموارد الساحلية لانواع الاعشاب البحرية بهدف تحديد المواقع الافضل للحصاد الاقتصادي والتي توفر تجددا طبيعيا . اضافة الى

ذلك ، تقدم المساعدة التقنية في اختيار مصادر التجهيز والمعدات وفي تلبية الحاجة الى مشروع تجريبي من الحجم الصناعي لتكنولوجيات مختارة للاستخراج .

١٠٣ - وتقوم وكالة ضمانات الاستثمار المتعدد الاطراف ، وهي مؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي ، بدور وكالة للتأمين ، إن صح القول ، وتؤمن على الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون أجانب في بلدان نامية وذلك ضد الخسارة الناتجة عن المخاطر السياسية . وكما تلاحظ مجموعة البنك الدولي ، فإن إحدى الضمانات الاربع الاولى التي قدمتها الوكالة تتصل بإنشاء مرافق لتربية سمك الاسقالوب في البلدان الساحلية .

١٠٤ - ويقدم برنامج الامم المتحدة الانمائي التمويل في العادة لمشاريع المساعدة التقنية ، ويلاحظ البرنامج أنه قد مول عددا من المشاريع المتعلقة بتنمية الموارد البحرية وإدارتها في البلدان النامية . ويظهر من استعراض المشاريع التي يمولها البرنامج أن معظم هذه المشاريع يركز على مصائد الاسماك وعلى البحوث البحرية الموجهة نحو المناطق الساحلية والمناطق البحرية ضمن حدود الولاية الوطنية . ويذكر البرنامج أنه سيواصل تقديم الدعم لمشاريع المساعدة التقنية هذه وخصوصا لتلك التي تعالج طرائق وممارسات صيد الاسماك ، فضلا عن تلك التي تهدف الى حماية البيئة البحرية .

١٠٥ - وعلى الصعيد الدولي ، يتمثل أحد النهج التي تتبعها البلدان النامية في إنشاء منظمات إقليمية ذات برامج إقليمية أو في وضع برامج إقليمية تحت لواء المنظمات الدولية . ويمكّن هذا النهج من تجميع الموارد المالية من البلدان النامية في المنطقة وكذلك من البلدان المتقدمة النمو في المنطقة وخارجها . وهذه البرامج الإقليمية تتسم بالفعالية من حيث التكلفة لانها تجمّع الموارد الإقليمية لتلبية الاحتياجات الإقليمية ، كما أن الاموال المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج هي ، بحكم وفورات الحجم وتدويل ما كان من الممكن أن يكون منافع خارجية من وجهة نظر بلد وحيد ، هي أقل بكثير مما يلزم لتنفيذ البرامج الفردية على مستوى كل بلد من البلدان .

١٠٦ - ومن أشكال هذه التدابير الإقليمية إعطاء دور حفاز للمنظمات الإقليمية في عملية حشد الموارد التمويلية . وقد أنشئ هذا الدور اعترافا بأن المنظمات الدولية في تناولها للاحتياجات الإقليمية بالاستناد إلى موارد موحدة تتمتع بفرصة أفضل لاجتذاب التمويل من الخارج وذلك بالمقارنة بمقدرة الحكومات الفردية للبلدان النامية التي

تحاول تعبئة الموارد من الخارج . ومن الامثلة على مثل هذا النهج الدور الحفاز الذي تقوم به منظمتا مؤتمر المحيط الهندي للتعاون في الشؤون البحرية ولجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الارض التطبيقية .

١٠٧ - واعترافا بأن المنظمات الدولية بما لديها من تجربة طويلة في التعامل مع البلدان المانحة ، من جهة ، ومع مشاكل البلدان النامية من جهة أخرى ، وتمتعها بالتالي بالخبرة والمعرفة ، هي في موقف أفضل يمكنها من تعبئة الموارد من البلدان المانحة ، فإن أحد النهج المتبعة يقوم على الانتفاع من خدمات المنظمات الدولية لصالح البلدان النامية بقصد تعبئة الموارد من البلدان المانحة . وهناك أمثلة كثيرة على دور الوسيط أو همزة الوصل أو المنسق الذي تلعبه المنظمات الدولية في تعبئة الموارد لصالح القطاع البحري في البلدان النامية المستفيدة .

١٠٨ - من ذلك مثلا أن منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة تصف آلية المساعدة المالية الخارجية المقدمة لقطاعات مصائد الاسماك في البلدان النامية ، وذلك لتعزيز مزيد من التنسيق بين مختلف الجهات المانحة ومؤسسات التمويل ووكالات المساعدة التقنية . ومن المبادرات الكبيرة الاخيرة في هذا المضمار ما قامت به المنظمة من تصميم وتنفيذ نظام المعلومات الخاص بمشاريع مصائد الاسماك ، بناء على طلب الحكومات المانحة والمؤسسات المالية . ويجمع هذا النظام المعلومات الخاصة بعدد وحجم وطبيعة المشاريع المنفذة في مجال مصائد الاسماك ، كما يحلل هذه المعلومات ويوفرها للجهات المعنية بالمساعدة الخارجية المقدمة إلى قطاع مصائد الاسماك في البلدان النامية . ويبين تحليل البيانات التي يتضمنها النظام أن مستوى هذه المساعدة كان في المتوسط ٥٠٠ مليون دولار في السنة خلال السنوات الماضية . على أن منظمة الاغذية والزراعة تبين في تقريرها أن الدعم المقدم في أواخر الثمانينات كان أقل من هذا المتوسط بكثير .

(د) تدابير أخرى

١٠٩ - من المعروف جيدا أنه على الرغم من التدابير المذكورة أعلاه ، فإن البلدان النامية مازال يعوقها ، إلى حد بعيد ، نقص الموارد المالية . فالبلدان النامية تعتمد بصورة كاملة تقريبا على المساعدة الخارجية ، التي كانت غير كافية إطلاقا . وحتى عند اتباع النهج الإقليمي ، وعلى الرغم من أن هذا النهج يتصف بفعالية التكلفة من حيث احتياجاته التمويلية ، فإن برنامج الامم المتحدة للبيئة يذكر أن بعض البرامج الإقليمية للبحار ، وخصوصا تلك التي لا تضم إلا بلدانا نامية ، لم تستطع جمع

ما يكفي من الاموال لتنفيذ خطط عملها بصورة فعالة . ومن الواضح أن هذه المناطق لا يمكن أن تدعم برامج شاملة للإدارة والتقييم البحري والساحلي ، ويقترح برنامج الامم المتحدة للبيئة في هذا الصدد العمل على تعبئة المساعدة الخارجية .

١١٠ - وثمة اقتراحات كثيرة تتعلق بكيفية سد الفجوة بين الاحتياجات المالية في القطاع البحري ومدى توفر الموارد المالية ؛ بيد أن الاقتراح السائد المقدم من البلدان النامية هو زيادة المساعدة الخارجية المقدمة من البلدان المانحة أو من الوكالات المانحة الدولية أو من كليهما .

١١١ - ويوجد عدد من الاقتراحات يتعلق بالطرق والاليات المحددة لاجتذاب المساعدة الخارجية . وتذكر باكستان ، على سبيل المثال ، أنه في كثير من المناسبات وبالرغم من إبداء بعض البلدان المانحة اهتماما بعرض المساعدة المالية إلى البلدان النامية فإن هذه العروض لم تتجسد لاسباب شتى من أهمها ندرة الخبراء البحريين في البلدان النامية الذين يمكنهم وضع المشاريع اللازمة في الاشكال المستصوبة وفي الوقت المناسب . وفي هذا الصدد ، تقترح باكستان أن تقدم البلدان المانحة أو المنظمات الدولية أو كلاهما المساعدة التقنية إلى البلدان النامية عن طريق توفير خدمات الخبراء لإعداد المشاريع البحرية التي تتوفر لها فرصة طيبة لتلقي المساعدة الخارجية .

١١٢ - وفي هذا الصدد ، واعترافا بأن امكانية تعبئة الموارد الخارجية العامة والخاصة تتزايد بالنسبة للمشاريع التي تدخل ضمن إطار سياسة جيدة الصياغة ، لا للمشاريع التي توضع على أساس كل مشروع بصفة خاصة ، فإن أحد النهج (الذي اقترحه مؤتمر المحيط الهندي للتعاون في الشؤون البحرية) هو أن ينصب التركيز على إعداد السياسات والخطط . ويمكن لسياسة وطنية واضحة متعلقة بالمحيطات أن تيسر تعبئة الموارد المالية بسبل إضافية : بتوفير إطار لتنمية الموارد مما يعطي فكرة عامة للمستثمرين عن نظام الموارد الذي يمكنهم أن يعملوا في إطاره ؛ وبتوفير التوجيه عن كيفية التصرف في أوجه الترابط القائمة في القطاع البحري مما ييسر ادماج الاثار الخارجية الايجابية وتقليل الآثار السلبية إلى أدنى حد .

١١٣ - وثمة اقتراح آخر (مقدم من اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومؤتمر المحيط الهندي للتعاون في الشؤون البحرية) يدعو الى تعزيز الدور الحفاز للمنظمات أو البرامج البحرية الاقليمية أو المنظمات الدولية في تعبئة المساعدة المالية . وفي هذا

السياق ، فإن تقديم المساعدة التقنية في وضع المشاريع وتقديم خدمات وسطاء بين المانحين والمستفيدين المحتملين وفي بعض الحالات تقديم رأس مال أو تمويل أساسي يمكن أن تمثل تدابير فعالة .

١١٤ - ونظرا لأن الاحتياجات العامة من المساعدة الخارجية للقطاع البحري بأسره يمكن أن تكون كبيرة الى حد يتعذر مع تلبيتها بأي طريقة واقعية ، فإن أحد النهج العملية (اقترحته المكسيك) هو تحديد مشاريع محددة ذات طابع ملح وأولوية عليا والتركيز على تعبئة المساعدة الخارجية لها .

١١٥ - وثمة اقتراح آخر (مقدم من باكستان) هو التركيز على مشاريع بحرية ذات إمكانيات تتعلق بالفعالية من حيث التكاليف من خلال وفورات الحجم وذلك من أجل تلبية الاحتياجات بطريقة موحدة ، من قبيل المشاريع التي تلبي الاحتياجات الوطنية بالاضافة الى الاحتياجات على الاصعدة دون الاقليمية والاقليمية والدولية . وهذا الجانب المتعلق بالفعالية من حيث التكاليف يمكن أن يكون عاملا مواتيا في اجتذاب المساعدة الاقتصادية من البلدان المانحة . ويمكن للمساعدة الاقتصادية الثنائية ، عندما تخصص لهذه المشاريع ، أن تضمن تنفيذ هذه المشاريع بالمقارنة بالحالة التي توضع فيها المساعدة الثنائية المقدمة للقطاع البحري ضمن إطار المساعدة العامة التي تشمل برامج التنمية في جميع الميادين .

١١٦ - وتتصل طائفة أخرى من الاقتراحات بالانشطة السابقة للجدوى أو أنشطة الجدوى أو الانشطة السابقة للاستثمار . ومن المسلم به أن الاحتياجات من الموارد المالية للاستثمار في القطاع البحري قد تكون كبيرة جدا ، وقد يتعين الحصول عليها من منظمي المشاريع الخاصة ؛ ومع هذا وبغية اجتذاب الاستثمارات من القطاع الخاص ، فإن بوسع القطاع الخاص أن يضطلع بالتعاون مع البلدان المانحة والمنظمات الدولية ، ببعض أو جل الانشطة السابقة للاستثمار ، التي تقل فيها احتياجات التمويل الى حد كبير . وفي هذا الصدد ، فإن ثمة طائفة من المقترحات تدعو الى تعزيز وزيادة المساهمة المالية من البلدان المانحة أو المنظمات الدولية في هذه الانشطة . وعلى سبيل المثال ، تصف تونس في ردها كيف يمكن للمساعدة المالية المقدمة لمشروع ارشادي معني بإنشاء شعاب مرجانية اصطناعية ومشروع آخر معني بشبكة محسنة لتسويق الاسماك وتوزيعها ، أن تعود بالفائدة في تحديد جدوى هذين المشروعين ومن ثم تيسير تعبئة الموارد لتنميتها في خاتمة المطاف .

١١٧ - وفيما يتصل باجتذاب أموال الاستثمار ، يقترح عدد من الدول والمنظمات الدولية تعزيز التدابير المتخذة لتشجيع المشاريع المشتركة . وتقترح اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، على سبيل المثال ، تشجيع المشاريع المشتركة بين المؤسسات الخاصة أو العامة وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء وفيما بين البلدان النامية ، وذلك في مجال استكشاف وتنمية واستغلال الموارد البحرية الحية وغير الحية في المناطق الساحلية وفي المناطق الاقتصادية الخالصة عملا على زيادة تدفق رأس المال ، بين أمور أخرى .

دال - الاعتبارات البيئية

١١٨ - من بين أهم المبادئ التوجيهية التي تنص عليها الاتفاقية ، لتنمية الدول لموارد المحيطات وادارتها تلك المتصلة بأوجه الترابط بين التنمية البحرية والبيئة البحرية . ووفقا لما ورد في المادة ١٩٣ من الاتفاقية :

"للدول حق سيادي في استغلال مواردها الطبيعية عملا بسياساتها البيئية ووفقا لالتزامها بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها" .

وفي مواد الجزء الثاني عشر من الاتفاقية ، وعددها ٤٦ مادة متعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، وفي عدد آخر من المواد تعطي هذه المبادئ التوجيهية مضمونا أكثر تحديدا ، ومما يساوي ذلك في الاهمية أن التوجيه يقدم بشأن التدابير اللازمة التي تتناسب مع هذه المبادئ التوجيهية ، ولاسيما بصدد التعاون فيما بين الدول . وتتضمن التدابير التي أفيد أن الدول قد اتخذتها على الأصعدة العالمية والاقليمية والوطنية مجموعة متنوعة من الانشطة على غرار تلك التي تقترحها الاتفاقية ، وتتصدى للاحتياجات الناشئة عن أوجه الترابط بين تنمية موارد المحيطات وإدارتها والبيئة البحرية .

١ - الادارة المتكاملة

١١٩ - واستجابة للحاجة الى اتباع نهج متكامل تجاه تنمية موارد المحيطات والبيئة البحرية ، تتخذ دول كثيرة تدابير ادارية ، على شكل صياغة خطط وبرامج وطنية متكاملة للتنمية البحرية والبيئة (الفلبين مثلا) ؛ وتنفذ برامج لتعزيز تفهم الصلة بين النظم الايكولوجية البحرية والبيئة البحرية (على سبيل المثال ، كانت الوكالات

المعنية بالولايات المتحدة ، بالتعاون مع الأوساط العلمية البحرية ، نشطة في مجال استكشاف جدوى مفهوم النظم الايكولوجية البحرية الكبيرة في تفهم وادارة حيز المحيطات الكبير) ؛ ووضع خطط عمل اقليمية لمكافحة الملوثات والتقليل الى أدنى حد منها في المناطق الاقتصادية الخالصة لبلدان المنطقة (تفيد الدانمرك والسويد مثلا أنهما قد قامتا بالتعاون مع بلدان الشمال الأوروبي الاخرى بالاتفاق على خطة عمل اقليمية مماثلة استنادا الى الصكوك العالمية والاقليمية القائمة) . وذكرت الدانمرك والسويد في رديهما أيضا أنه فيما يتعلق بتطوير وادارة موارد المحيطات في العقد المقبل تولي حكومة كل منهما أولوية عليا لمسألة حماية البيئة البحرية . وبالنسبة للبلدين فإن الهدف النهائي في مجال حماية البيئة البحرية يتمثل في كفالة ألا يُنفذ أي نشاط يسبب التلوث أو يحتمل أن يسببه ، دون تصريح ينص صراحة على أن مستوى التلوث الناجم عن النشاط سيكون ضمن الحدود المقبولة .

١٢٠ - وعلى الصعيد الدولي ، أدت الحاجة الى اتباع نهج متكامل تجاه التنمية البحرية والبيئة البحرية الى وضع وتنفيذ تدابير ذات شأن . ومن المسلم به أيضا أن مشاكل المحيطات والمناطق الساحلية ومواردها ذات أهمية عالمية وأن التصدي لها يتطلب منظورا دوليا لأن الإجراء المحلي أو الوطني المتخذ من طرف واحد دون تنسيق لن يؤدي إلا الى حلول لا ترقى الى مستوى الحلول المثلى .

١٢١ - وفي هذا الصدد ، فإن عددا من المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة يتخذ تدابير تكميلية ويحقق تعاونا موسعا فيما بينها وفقا لأحكام الاتفاقية . وقد لوحظ أن الآليات الاقليمية الفعالة تشكل جزءا هاما من ادارة البيئة البحرية في معالجة المشاكل الاقليمية وفي تعزيز القدرات على الصعيد الوطني على السواء . وقد استحدث عدد من هذه الآليات ، وهي تشمل برامج البحار الاقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والهيئات الفرعية الاقليمية التابعة للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، ولجان مصائد الأسماك الاقليمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

١٢٢ - وعلى سبيل المثال فإن برنامج البحار الاقليمية الذي ينسقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وينفذه بالتعاون مع كثير من الوكالات والمنظمات الاخرى قد نوّه به لفعاليته في بناء القدرات في مجال ادارة البيئة البحرية في الدول الساحلية النامية . وفي الوقت الحالي يتضمن البرنامج ١٠ مناطق تضم ما يربو على ١٢٠ دولة واقليم ساحلي تشترك فيه[١٨] . وتجري صياغة كل خطة عمل اقليمية وفقا لاحتياجات

المنطقة كما تراها الحكومات المعنية ، والقصد منه هو ربط تقييم نوعية البيئة البحرية وقضايا تدهورها بأنشطة ادارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية .

١٣٣ - وهيكل جميع خطط العمل متماثل ويتضمن في العادة العناصر التالية : (أ) التقييم البيئي ؛ (ب) الادارة البيئية ؛ (ج) التشريع البيئي ؛ (د) الترتيبات المؤسسية ؛ (هـ) الترتيبات المالية التي يقدم فيها برنامج الامم المتحدة للبيئة مع وكالات الامم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات التمويل لحفز المراحل الاولى من البرامج الاقليمية . وقد أدى تحديد المؤسسات الوطنية المناسبة للاشتراك في الانشطة الاقليمية وتعزيزها كجزء من البرامج الاقليمية الجارية الى ايجاد مراكز للخبرة الفنية البيئية في كل بلد تعود عليه بالنفع باستمرار .

١٣٤ - والمشاركة في تقديم المساعدة وتوفيرها للبلدان النامية من خلال البرامج الدولية جهود وطنية هامة يبذلها كثير من البلدان المتقدمة النمو . وتفيد السويد ، على سبيل المثال ، أنها تسهم من خلال أنشطتها في مجال البحث والاستحداث فضلا عن مساعدتها المقدمة الى المشاريع المتعددة الاطراف في تدعيم المعارف المتعلقة بالموارد البحرية والمسائل البيئية البحرية .

٢ - السياسات المتعلقة بالبيئة

١٣٥ - إقرارا بأنه يمكن ، في الواقع ، أن يؤدي انتهاج سياسة عامة للبيئة إلى تيسير تلبية الحاجة إلى وضع نهج متكامل لتنمية الموارد البحرية والبيئة البحرية ، اعتمدت بعض الدول سياسات من هذا القبيل . فعلى سبيل المثال ، أبلغت الصين أن حماية البيئة البحرية تشكل سياسة وطنية رئيسية وأنها ركزت على الوقاية وأدمجتها في تدابير المكافحة . وقد صدر تشريع لحماية البيئة في عام ١٩٨٢ ، تم دعمه فيما بعد بأنظمة إدارية . كما تم الاضطلاع بعدة أنشطة تتصل برصد تلوث البيئة البحرية ومراقبته والتفتيش والبحث العلمي في مجاله ، ومكافحته .

٣ - تقييم الآثار البيئية

١٣٦ - يمكن أن يكون تقييم الآثار البيئية تدبيرا يحقق تكامل تنمية الموارد والاعتبارات البيئية ، وقد أبلغت عدة دول عن اتخاذها تدابير من هذا القبيل (ألمانيا وتايلند ، على سبيل المثال) . وفي مجال تقييم الآثار البيئية ، أظهرت

الخبرة أن الإجراءات المعقدة ، المستهلكة للوقت والباهظة التكاليف ، المتبعة في البلدان ذات الاقتصاد المتقدم النمو التي تتوفر لها البيانات والخبرة اللازمة لهذه الإجراءات ، ليست مناسبة لمعظم الدول النامية . وقد جرى في قبرص وضع اختبار نهج مبسّط ، يقوم على أساس الفرضية القائلة أنه يمكن ، بالنسبة إلى الحالات التي هي في اشد الحاجة إلى تكرار تقييم الآثار البيئية ، أن تجرى عمليات التقييم هذه من جانب خبراء محليين ، بدون فقد فترة طويلة لإجراء البحوث ، وبموارد مالية متواضعة نسبيا(١٩) .

٤ - منع التلوث البحري

١٢٧ - تلبية لاحتياجات منع التلوث البحري وتخفيضه ومكافحته ، تقوم الدول والمؤسسات الدولية حاليا باتخاذ عدد كبير من التدابير . وقد أفادت الدول في تقاريرها ، في هذا الصدد ، أنها تتخذ عدة تدابير منها ، على سبيل المثال ، إصدار قوانين أكثر فعالية (الولايات المتحدة ، مثلا) ؛ ومكافحة التلوث من مصدر بري بمعالجة تصريف النفايات (المغرب) ؛ وإنشاء مراكز لدراسات البيئة البحرية (النرويج) ؛ ومكافحة التلوث الناجم عن احتراق السفن عن طريق وضع خطط للطوارئ وذلك في حال وقوع حادث (المغرب) .

١٢٨ - وعلى الصعيد الثنائي ، تم إبرام عدد من الاتفاقات لمكافحة التلوث البحري . ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال الاتفاق الذي عُقد مؤخرا بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لمكافحة التلوث في بحريّ بيرنغ وشوكشي .

١٢٩ - ونظرا إلى أن التلوث البحري لا حدود مادية له ، وأن الحماية الفعلية للمحيطات لا يمكن أن تتحقق إلا بالتعاون الدولي بين الحكومات على مستوى رفيع ، ووفقا لأحكام المادة ١٩٧ من الاتفاقية (التعاون على صعيد عالمي أو إقليمي) والمادة ٢٠٠ (الدراسات وبرامج البحث وتبادل المعلومات والبيانات) ، قدم عدد من الدول معلومات عن التدابير التي اتخذتها في هذا المجال ، والتي يشير معظمها إلى الإسهام في الاتفاقيات الدولية والانضمام إليها ، سواء كانت عالمية أو إقليمية ، والمشاركة النشطة في البرامج العالمية والإقليمية .

١٣٠ - أما على الصعيد الدولي ، فقد تم اتخاذ عدد من التدابير ، بهدف تشجيع وتسهيل اعتماد أرفع مستوى ممكن عمليا من المعايير في الشؤون المتصلة بسلامة البحار

وكفاءة الملاحة والوقاية من التلوث البحري الناجم عن حوادث السفن ومكافحته . ومنذ أن جرى تنفيذ تدابير الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن حوادث السفن لعام ١٩٧٣ وبروتوكولها لعام ١٩٧٨ (المعنية بمنع التلوث) وغيرها من الصكوك الدولية الرامية إلى تحسين سلامة البحار ، والتي اتاحت سبيلا لتخفيف التلوث الناجم عن الحوادث ، انخفض حجم النفط المسفوح في البحر نتيجة النقل البحري انخفاضا ملحوظا .

١٣١ - وفي السنوات القليلة الماضية ، وفرت المنظمة البحرية الدولية المساعدة التقنية لعدد من البلدان والمناطق ، بغية صياغة وإقرار السياسات اللازمة لمنع التلوث البحري ومكافحته . ومن هذه البلدان : البرازيل والصين والمملكة العربية السعودية ، ومن المناطق : جمهورية افريقيا الوسطى والغربية ، ودول الخليج وعدن ، وبلدان مضائق ملقا/سنغافورة (اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة) . وقدمت هذه المنظمة دعمها أيضا لمركز مكافحة التلوث النفطي في البحر الأبيض المتوسط .

١٣٢ - وفيما يتعلق بمكافحة التلوث النفطي ، تشير المنظمة البحرية الدولية في تقاريرها إلى أنه يوجد حاليا ١٣ اتفاقا إقليميا متعدد الاطراف ، نافذا أو قيد الإعداد ، بشأن التعاون في مجال مكافحة حالات التلوث البحري الطارئة ، واشتركت في ٩ من هذه الاتفاقات بعض البلدان الساحلية النامية في افريقيا والشرق الأوسط وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي ، وأمريكا اللاتينية . وتتضمن هذه الاتفاقات عدة عناصر ، منها ، على سبيل المثال ، متطلبات الإبلاغ عن التلوث ، وتبادل المساعدة والتعاون ، ووضع نظام وطني للتأهب والاستجابة ، وتبادل المعلومات ، والترتيبات المؤسسية لتسهيل مكافحة التلوث البحري . ومع اعتماد اتفاقية عام ١٩٩٠ الدولية المتعلقة بالتأهب والاستجابة والتعاون في مجال التلوث النفطي ، تتوخى المنظمة الاضطلاع بدور أهم لتيسير نقل التكنولوجيا وتوفير المساعدة التقنية والمشورة . وسيجري التركيز على توفير مزيد من المخزونات الاحتياطية دون الإقليمية لمكافحة التلوث وتدريب القوى العاملة في هذا المجال في المناطق التي تتعرض البلدان الساحلية النامية فيها بشدة لخطر حوادث التلوث النفطي الرئيسية ، الناجمة عن ارتفاع نسبة عدد السفن الماخرة ، وعن عمليات استكشاف النفط في أعالي البحار ، أو استخراجه أو إنتاجه ، وعن الظروف الحساسة من الناحية البيئية .

١٣٣ - وقد اقتُرحت عدة نهج لحماية البيئة البحرية من التلوث ، بما في ذلك إنشاء آليات إقليمية فعالة . ومن النُهج الاخرى المقترحة اعتماد خطط إنمائية ، تُعتبر المحيطات والمناطق الساحلية فيها أصولا اقتصادية قابلة للنفاد ، لا يمكن استخدامها

على نحو قابل للاستمرار إلا باستغلالها استغلالا حكيما رشيدا ، وتزويد الدول الساحلية النامية بالموارد المالية اللازمة ، بالإضافة إلى الموارد المتوفرة لها حاليا ، لتمكينها من أن تصبح شريكة على قدم المساواة في عمليات معالجة المسائل الاقتصادية والبيئية العالمية .

هاء - موارد المحيطات وأوجه الاستفادة بها : القضايا القطاعية

١ - الموارد الحية

١٣٤ - إن قطاع الموارد الحية هو أحد القطاعات البحرية التي شهدت أهم تأثير لنظام المحيطات الجديد المنشأ بموجب الاتفاقية . وقد أدت التطورات الهامة التي يتضمنها النظام فيما يتعلق بتوسيع نطاق الولاية والتزامات الادارة والحفظ إلى نشوء احتياجات مهيمنة لدى الدول في مجال الادارة الفعالة لمصائد الأسماك ، في الإطار الوطني ، وبنفس القدر من الأهمية ، بسبب طبيعة مصائد الأسماك البحرية ، في إطار تعاوني دولي ، على المستوى الاقليمي أساسا (انظر A/45/712 ، الفقرات ٨٦ إلى ١٠٥ ، بوجه خاص) . واستجابة لهذه الاحتياجات ، تقوم الدول باتخاذ مجموعة واسعة وعدد كبير من التدابير ، على الصعد الوطنية والاقليمية والعالمية .

(أ) <u>تنمية وإدارة مصائد الأسماك</u>

١٣٥ - تتبوأ منظمة الأغذية والزراعة ، بفضل ولايتها وخبرتها البعيدة العهد في قطاع الموارد الحية البحرية ، أهم مركز يتيح لها اتخاذ تدابير ذات صلة من أجل تحقيق منافع تجنيها الدول بموجب نظام المحيطات الجديد . وقد اعتمد المؤتمر العالمي المعني بمصائد الأسماك الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٨٤ استراتيجية لإدارة مصائد الأسماك وتنميتها نصت على تدابير هامة لتحسين إدارة مصائد الأسماك وتنميتها . كما اعتمد المؤتمر خمسة برامج عمل مترابطة ترمي أساسا إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها المبذولة لتنمية مصائد الأسماك وادارتها . وتقوم منظمة الأغذية والزراعة حاليا باتخاذ عدد من التدابير الهامة في إطار برامج العمل هذه ، أي بشأن تخطيط وإدارة وتنمية مصائد الأسماك ، وتنمية مصائد الأسماك الصغيرة ، وتنمية تربية الأحياء المائية ، والتجارة الدولية في الأسماك ومنتجات مصائد الأسماك ، وتعزيز دور مصائد الأسماك في تخفيف نقص التغذية . وتقدم منظمة الأغذية والزراعة ، على أساس مستمر ، خدمات استشارية بشأن إدارة مصائد الأسماك إلى البلدان

التي تطلب هذه المساعدة ؛ وهي تشمل البرامج المكثفة لتقييم وإدارة الموارد باستعمال الاساليب الصوتية وكذلك باستحداث منهجيات جديدة لنماذج تقدير الارصدة السمكية وللتحليل الاقتصادي الاحيائي . وتستكمل هذه البرامج ببرامج لتحديد الانواع وللبيانات فضلا عن جمع وبث المعلومات المنشورة على نطاق عالمي بشأن مصائد الاسماك .

١٣٦ - وهناك عدد من البلدان التي أدخلت أو تنظر في إدخال تدابير للإدارة أو هياكل ومؤسسات جديدة للإدارة ، أو سياسات جديدة في شكل متكامل . وقد اعتمدت سري لانكا ومدغشقر وتركيا خططا جديدة لتنمية مصائد الاسماك وأنظمة لإدارتها . ووضعت جامايكا خطة لإدارة مصائد الاسماك تتوخى إنشاء مجلس لإدارة مصائد الاسماك . وفي بعض الحالات ، أدت الاحتياجات الإدارية إلى وضع وتنفيذ خطط منقحة واعادة تشكيل المؤسسات . وعلى سبيل المثال ، أنشأت أوغندا لجنة وطنية لاستغلال مصائد الاسماك ؛ وشهدت إدارتا مصائد الاسماك في بوروندي وكولومبيا إعادة تنظيم مؤسسية هامة ، بما في ذلك إنشاء وحدات جديدة تتولى المسؤولية عن مصائد الاسماك ، ووضع خطط جديدة لقطاعي مصائد الاسماك في هذين البلدين . واضطلعت اسبانيا باستعراض شامل لسياساتها المتعلقة بمصائد الاسماك ، ووضعت جمهورية تنزانيا المتحدة إطارا قانونيا لمصائد الاسماك وأجرت استعراضا لسياستها وبرامجها أدى إلى عقد حلقة دراسية وطنية عن تنمية مصائد الاسماك وأعقبها مؤتمر للمانحين .

١٣٧ - وركز عدد من البلدان على مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ سياسات إدارة مصائد الاسماك . وعلى سبيل المثال ، أشارت الكاميرون ونيوزيلندا وسري لانكا إلى التشجيع الذي يحظى به القطاع الخاص في تنفيذ سياساتها المتعلقة بمصائد الاسماك وفي تحقيق التغييرات الهيكلية المنشودة في قطاع مصائد الاسماك .

١٣٨ - واستجابة للاحتياجات في مجال الادارة والحفظ ، أشارت الدول أيضا ، بالاضافة إلى اعتماد سياسات وخطط وبرامج ومؤسسات للإدارة ، إلى تدابير محددة شتى . وعلى سبيل المثال ، قدمت الصين وصفا للقوانين وتنفيذها من خلال الانظمة والقواعد المفصلة ، التي تقضي بانشاء مناطق محمية ومناطق أوقف صيد السمك فيها ، فضلا عن مناطق يحظر فيها صيد السمك خلال فترات معينة ومناطق يحظر فيها صيد السمك بشباك الجرّ المزودة بمعدات ميكانيكية . وأبلغت نيوزيلندا عن تحقيق منافع هامة في الحفظ من خلال تنفيذ نظام منقح للإدارة قائم على حصص فردية قابلة للتحويل وتشتمل على ريع الموارد . وأشارت الولايات المتحدة إلى أنه يجري باستمرار تعديل خططها لإدارة مصائد الاسماك كيما تشمل التنقيحات في الحصص ، وحدود الحجم ، والقيود المفروضة على معدات

صيد السمك ؛ وأشارت أيضا إلى أن المبادئ الاستشارية المتعلقة بمعاييرها الوطنية لحفظ وإدارة صيد السمك يجري تنقيحها من حين لآخر للاستجابة لاحتياجات الحفظ المتغيرة .

١٣٩ - وعلى الصعيد الدولي ، تشكل الاتفاقات الثنائية أو المتعددة الاطراف والترتيبات التعاونية مجموعة فعالة من التدابير فيما يتعلق بإدارة ، واستغلال وحفظ موارد مصائد الاسماك ، وخاصة في حالات الارصدة المنتشرة والانواع الكثيرة الارتحال ، والانواع البحرية النهرية السرء ، والانواع النهرية البحرية السرء . وهناك العديد من الامثلة على هذه الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية أو المتعددة الاطراف . وعلى سبيل المثال ، تم بموجب اتفاقين ثنائيين لمصائد الاسماك معقودين بين الصين واليابان إنشاء مناطق محمية لصيد السمك ومناطق أوقف صيد السمك منها ، كما تم بالنسبة لكلا الطرفين تحديد عدد سفن الصيد التي يمكنها دخول المناطق المتفق عليها في مختلف الاوقات . وقدمت بولندا وصفا لتعاونها مع اسبانيا والمملكة المتحدة في صيد السمك لاغراض استكشافية وتقدير الرصيد السمكي .

١٤٠ - وتتجلى ملاءمة النهج الإقليمي إزاء مسائل إدارة مصائد الاسماك في هيئات مصائد الاسماك البحرية والداخلية التي يزيد عددها على ٣٠ هيئة والتي أنشئت داخل إطار منظمة الاغذية والزراعة وخارجه . وتم التصدي بوجه خاص لهيئتين من هذه الهيئات في الردود ، وهما وكالة مصائد الاسماك التابعة للمحفل ومنظمة مصائد الاسماك في شمال غرب المحيط الاطلسي . وتلاحظ وكالة مصائد الاسماك أنها أنشئت كاستجابة مباشرة للاحتياجات التي أعربت عنها دول جنوب المحيط الهادئ من أجل تعزيز الإدارة الرشيدة لموارد مصائد الاسماك لديها وتنميتها ، وأن برنامج عملها يعرض التدابير التي تود الدول اتخاذها لتلبية احتياجاتها .

١٤١ - وفيما يتعلق بمنظمة مصائد الاسماك في شمال غرب المحيط الاطلسي ، تشير كندا إلى أنه بالرغم من أهداف المنظمة في تعزيز الاستغلال الامثل للارصدة السمكية في شمال غرب المحيط الاطلسي وإدارتها الرشيدة وحفظها ، لم تستطع المنظمة ، في السنوات الاخيرة ، أن تجابه بفعالية عددا من التحديات الخطيرة التي تواجه حفظ وإدارة مصائد الاسماك في منطقتها التنظيمية . وقد نشأ أحد هذه التحديات عن عدم إيلاء اعتبار كاف للحصص القائمة على أساس علمي والتي وضعتها المنظمة لصالح حصص أعلى بكثير ومحددة على أساس متعدد الاطراف ، مما أسهم في استنفاد الارصدة ، وتخفيض الحصص النسبية للاعضاء الآخرين في المنظمة . وتشير كندا أيضا إلى شكلين من أشكال صيد السمك غير

المنظم : يلجأ مواطنو بعض الدول الأعضاء في المنظمة بصورة متزايدة إلى تسجيل ا في بلدان غير أعضاء ، مما يؤدي إلى التهرب من نظام الحصص وإيجاد بعد جديد لمش أعلام المجاملة ؛ وتزايد نشاط سفن الدول غير الأعضاء التي ليس لها تاريخ في مج صيد السمك في المنطقة .

(ب) مصائد الأسماك الصغيرة

١٤٣ - اعترافا بالدور الهام الذي تقوم به غالبا مصائد الأسماك الصغيرة في توف الغذاء من أجل الاستهلاك المحلي والعمالة في مناطق كثيرا ما تكون محرومة ، وتسل بالحاجة إلى تحسين رفاه مجتمعات صيد السمك البحري والداخلي ، يقوم عدد من البل بتنفيذ مجموعة من التدابير في شكل برامج خاصة ترمي إلى تحسين ايرادات صيادي ا الحرفيين ومستويات معيشتهم . وقدمت منظمة الأغذية والزراعة أمثلة عديدة على ه التدابير .

١٤٣ - وعلى سبيل المثال حققت الصين تحولات وإصلاحات ملحوظة في قطاع مصائد الأسم الصغيرة لديها ؛ ومع أنه حوفظ على الملكية العامة تم ، بواسطة سياسة لا اللامركزية والخدمات المركزية ، تحويل مسؤوليات تشغيلية إلى التعاونيات ومجتمع صيد السمك التي تشارك مشاركة كاملة في وضع برامج التنمية . وأشارت سري لانكا إ التقدم المدهش المحرز بالفعل من خلال إنشاء أو تعزيز "منظمات قوم صيادي السم وأشارت بلدان أخرى ، بما فيها العراق وموريشيوس وتركيا ، إلى التشجيع الذي تح به التعاونيات كأدوات يجري من خلالها تعزيز تنمية مصائد الأسماك الصغيرة . ونج غامبيا في إدخال مراكز صيد السمك المجتمعية الممولة بمعونة ثنائية ؛ وأفا صيادي السمك يكسبون ايرادات متزايدة تزايدا هاما بفضل دعمهم بصناديق قـ متجددة ، وخدمات إرشادية مجانية وسريعة وفعالة . وأحرزت السنغال تقدما قيما القطاع الحرفي من خلال مخططات استعمال المحركات ، وادخال تكنولوجيات جديـ وتوفير عوامل إنتاج معانة أو معفية من الضرائب .

١٤٤ - وأشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أمثلة أخرى على الدعم المقدم ، بأشك شتى ، إلى تنمية مصائد الأسماك الصغيرة ، وهي تشمل : إنشاء مراكز ساحلية لص السمك (الكاميرون) ؛ والدعم المالي لبناء وتحويل السفن (اسبانيا) ؛ والهيا الائتمانية والتدريب (شيلي) ؛ والإعانات والحوافز الأخرى (البحرين وبربـاد وإنشاء مصائد الأسماك الحرفية والخدمات الإرشادية والمناطق المحمية المخصصة لمص الأسماك الصغيرة (كولومبيا وماليزيا) . وأبلغ عدد من البلدان ، بما فيها باكست

وسري لانكا ، عن نجاح التدابير الرامية إلى تقديم الخدمات الاساسية مثل الطـــرق ، والموانئ ، والمرافق الصحية وغيرها من الهياكل الاساسية . وأشار الاتحاد السوفياتـــي إلى إدخال تشريع جديد بشأن حقوق الملكية والتعاونيات من شأنه أن يعود بالفائـــدة على شركات صيد السمك الصغيرة .

١٤٥ - وبالرغم من نجاح تنفيذ مجموعة منوعة من التدابير المذكورة أعلاه ، لا تـــزال هناك مشاكل كثيرة قائمة . وكما ذكرت منظمة الاغذية والزراعة ، لا تزال الحكومـــات تواجه في أنحاء كثيرة من العالم مشاكل خطيرة لدى سعيها إلى تحسين ايرادات ورفـــاه صغار صيادي السمك . وأشارت نيجيريا ، مثلا ، إلى أنه تعين ، نتيجة للصعوبـــات الاقتصادية والمالية ، الغاء الإعانات المطبقة على عوامل الانتاج المستخدمة في مصائد الاسماك الحرفية ، كما أخذت تكاليف المحركات ، والشبكات ، وخدمات التصليح ، ومـــا إليها ، في الارتفاع . وهكذا تدهورت مصائد الاسماك الحرفية في نيجيريا في السنـــوات الاخيرة ، وفي محاولة للتخفيف من وطأة الحالة فإن الاستراتيجية التي تتبعها نيجيريـــا هي إنشاء مصرف للشعب يقدم قروضا صغيرة تدار بسهولة . وأشارت جمهورية تنزانيـــا المتحدة إلى القيود المفروضة على مصائد الاسماك الصغيرة والناشئة عن انخفـــاض مستويات الكفاءة ، والافتقار إلى النقد الاجنبي اللازم لشراء المعدات والاجهزة ، وعـــدم كفاية التسهيلات الائتمانية ، ورداءة قنوات التوزيع ، وقصور أوجه الرقابة على أنشطة صيد السمك . وتم تحديد الآثار السلبية للصعوبات التي تكتنف النقد الاجنبـــي ، والافتقار إلى الحصول على الاعتمادات البسيطة ، وارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج ، وعـــدم كفاءة طرق صيد السمك ، واستمرار تضارب المصالح بين مصائد الاسماك الحرفيـــة والعمليات الصناعية ، بوصفها مجالات لا تزال المشاكل فيها قائمة ، في بلدان كثيرة ، بما فيها بوروندي وغانا وكينيا وجامايكا ونيكاراغوا والسلفادور .

(ج) <u>حق الوصول</u>

١٤٦ - فيما يتعلق باتفاقات (حق الوصول إلى) مصائد الاسماك ، المعقودة بين الـــدول الساحلية التي لها سيادة على موارد مصائد الاسماك في مناطقها الاقتصادية الخالصـــة والاساطيل الاجنبية لصيد السمك ، لاحظت وكالة مصائد الاسماك التابعة للمحفل تحســـن الاحكام والشروط لصالح الدول الساحلية في بعض الاتفاقات الاخيرة . وتتصل هذه الاحكـــام والشروط ، في جملة أمور ، بالتوقف في الموانئ ، وأحكام النقل من سفينة إلى أخرى ، والاجهزة المرسلة المجيبة ، وشروط نقل التكنولوجيا .

١٤٧ - وفيما يتعلق بتحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين أحكام وشروط الاتفاقات الاخرى المتعلقة بحق الوصول ، تقدمت وكالة مصائد الاسماك التابعة للمحفل باقتراح يدعو إلى استعراض الاتفاقات القائمة وتطبيق تجربة الاتفاقات الاخيرة التي تحسنت أحكامها وشروطها لصالح الدول الساحلية . واقترحت استراتيجية تقضي بأن تقف الدول الساحلية في المنطقة موقفا موحدا قويا إزاء الاحكام والشروط الدنيا بموجب الاتفاقات .

(د) الإنفاذ

١٤٨ - تتألف التدابير التي تتخذها منظمة الاغذية والزراعة من تقديم المساعدة التقنية لزيادة فعالية النظم الإدارية ، بما في ذلك تعزيز أحكام الرصد والرقابة والإشراف . وقد أنشأت ماليزيا ، على سبيل المثال ، قيادة مركزية لرصد ومراقبة مصائد الاسماك والإشراف عليها لتنسيق أعمال مختلف الوكالات المتصلة بمصائد الاسماك .

١٤٩ - وكما أشارت بلدان كثيرة ، بما فيها بربادوس والسلفادور وغانا والكاميرون ، فما زال يجري مواجهة صعاب ذات شأن في إنشاء نظم فعالة للرصد والمراقبة والإشراف على عمليات الصيد التي تضطلع بها الاساطيل الداخلية والاجنبية ، أي كفالة الامتثال للتشريعات والتدابير الإدارية بمجرد الاخذ بها . وقد لاحظت نيكاراغوا أيضا أنه بالرغم من وجود نظام إدارة يتضمن التفتيش على ظهر المركب وعلى البر فمازالت هناك مشاكل خطيرة تواجه في مراقبة الانشطة السرية وأنشطة التهريب . وتتضمن الاقتراحات المقدمة من البلدان من أجل التصدي لهذه المشاكل المستمرة تكثيف تقديم المنظمات الدولية والبلدان ذات الخبرة المشورة والمساعدة في صياغة وتنفيذ تدابير إنفاذ فعالة بما فيها نظم الرصد والمراقبة .

(هـ) التجارة

١٥٠ - فيما يتعلق بالاحتياجات المتصلة بالدور المتعاظم الاهمية لتصدير البلدان النامية الاسماك ومنتجات مصائد الاسماك ، أسهم عدد من التدابير الناجحة في تحقيق توسع ملحوظ في تجارة التصدير من جانب البلدان النامية ، وتفيد منظمة الاغذية والزراعة أن قيمة تجارة البلدان النامية زادت عن الضعف في غضون النصف الثاني من الثمانينات وتستأثر الآن بحوالي ٤٧ في المائة من التجارة الدولية . وتتضمن التدابير الحفاظ على معايير الجودة والحد من الحواجز التجارية وتنويع أشكال المنتجات والوصول الى المعلومات المتعلقة بالسوق .

(و) التمويل

١٥١ - يتبع كثير من البلدان النامية ، عند التصدي لاحتياجات التمويل في قطاع الموارد الحية ، سياسة تشجيع الاستثمار من القطاع الخاص في إنتاج الأسماك وتسويقها ، مما يشكل طائفة من التدابير الجديرة بالاعتبار . وتتعلق هذه السياسة أيضا في الوقت ذاته بالحد من تدخل الحكومة في قطاع مصائد الأسماك واقتصارها على توفير الهياكل الأساسية الداعمة والخدمات الأساسية ذات الطابع غير التجاري . وتتبع السنغال حاليا هذه السياسة التي تشجع المشاركة النشطة من القطاع الخاص في قطاع مصائد الأسماك وتلتمس تخلي الدولة عن التمويل وتحقيق انضباط شديد في ميدان المالية العامة . وتنفذ باكستان وتركيا وغامبيا وكينيا وماليزيا ومصر وموريشيوس ونيجيريا ونيوزيلندا أيضا سياسات تشجع الاستثمار التجاري ومن القطاع الخاص في مجال مصائد الأسماك مع الاحتفاظ للحكومة ، التي يعاونها على النحو الأمثل المساعدة المالية الدولية الخارجية ، بدور توفير هيكل أساسي وبيئة اقتصادية تحفز الاستثمار من القطاع الخاص مدعوما بالبحوث الممولة من القطاع العام وهيكل للتدريب والارشاد والإدارة .

٣ - الموارد غير الحية

١٥٢ - قدمت الدول والمنظمات الدولية معلومات عن نطاق من التدابير والنُهج المتبعة من أجل التصدي لكثير من احتياجات الدول ، على النحو المحدد في التقرير الأول للأمين العام (A/45/712) ، فيما يتعلق بتنمية وإدارة الموارد غير الحية في المناطق الواقعة ضمن حدود الولاية الوطنية وما وراءها .

(أ) المعادن غير الوقودية

١٥٣ - تعالج الردود أساسا ، فيما يتعلق بالتدابير والنهج المقترحة الحقائق المتمثلة في أن المرحلة الحالية من تقييم الموارد المعدنية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لمعظم البلدان النامية لا يُعرف فيها إلا القليل عن حجم المعادن في المكان وعن المحتوى المعدني لمعظم الرواسب المعدنية البحرية ، وأن المتاح من الخبرة الفعلية والعمليات الإرشادية ضئيل بحيث لا يسمح بتقييم تكاليف التعدين البحري وأوجه عدم اليقين في المجال التشغيلي ، كما أن تكنولوجيا التنقيب في مساحات شاسعة من المنطقة الاقتصادية الخالصة مكلفة عموما وتتجاوز طاقة كثير من الدول النامية الساحلية . وهكذا تتراوح التدابير والنهج المقترحة من استخدام أساليب منخفضة التكلفة لتقييم الموارد الأولية الى إجراء عمليات مسح جيوفيزيائية بالعينة وإجراء

عمليات مسح مشابهة لما قامت به بعثة المحيط الهندي بالنيابة عن الدول النامية الساحلية .

١٥٤ - وبالإضافة الى هذه التدابير ، التي نوقشت في الفرع باء من الفصل الثالث أعلاه ، والتي تهدف الى الحصول على معلومات وبيانات حساسة من قبيل قياس أعماق المناطق الاقتصادية الخالصة وتشكلها وطبوغرافيتها والتي قد تستخدم ، في جملة أمور ، في تقييم المعادن البحرية ، يجري اتخاذ تدابير أخرى توجه بالتحديد نحو الكشف عن هذه الموارد وإمكانية تنميتها اللاحقة . ومن بين هذه التدابير رسم خرائط لقاع البحر يمكن بموجبها نتيجة لعمليات المسح ورسم خرائط للمناطق البحرية الساحلية والقريبة من الساحل فضلا عن المنطقة الاقتصادية الخالصة إنتاج بيانات تتضمن معلومات جيولوجية وعن قياس الأعماق والتشكل . وأحد أمثلة هذه الجهود هو برنامج رسم الخرائط الذي تضطلع به لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية والذي يشمل المناطق الساحلية والقريبة من الشاطئ والمناطق الاقتصادية الخالصة في دولها الأعضاء . وقد أسفرت برامج المسح بنظام غلوريا ورسم خرائط الحصدة عن رسم خرائط بمقياس نسبي لاستطلاع مناطق منتقاة وتقييم المناطق التي يحتمل وجود المعادن فيها وإنشاء قواعد بيانات عن المعادن البحرية . وقد جرى الترويج للمناطق المنطوية على إمكانيات التعدين داخل صناعة التعدين البحرية كي يمكن الاضطلاع بعمليات الاستشكاف المفصلة المطلوبة . (عمليات مسح جيوفيزيائية وبالعينة عن طريق الحفر) لتحديد موقع الرواسب ودعم تنميتها .

١٥٥ - والبرنامج المتعدد الأوجه الذي تضطلع به لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية مصمم بحيث يدعم ، في جملة أمور ، برنامجها لرسم الخرائط عن طريق تنسيق أنشطة سفن البحث الأجنبية وكفالة ابلاغ البلدان الأعضاء في اللجنة بالأنشطة والبيانات التي يجري جمعها ونتائج الرحلات التي تجري في مياهها . وتستخدم اللجنة نتائج هذه الرحلات البحرية ، على النحو المناسب ، لاستكمال مختلف قواعد بياناتها . وقد اشتركت السفن اليابانية والفرنسية والالمانية والسوفياتية في عمليات مسح لبحث القشرة الغنية بالكوبالت والعقيدات المتعددة المعادن ورواسب الكبريتيد المتعددة المعادن في المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الأعضاء في اللجنة .

١٥٦ - وتتضمن التدابير الأخرى التي تعتمد على أخذ العينات مباشرة أعمال صندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية الذي مول برامج استكشاف المعادن البحرية بناء على طلب الدول النامية التي توجد بها معادن بحرية . وعلى سبيل

المثال ، اضطلع ببرنامج من هذا القبيل يتألف من عمليات مسح جيوفيزيائية وبالعينة عن طريق الحفر في بوان نوار في الكونغو ، أشارت نتائجه الى أن كميات ونوعيات رواسب الفوسفوريت/الاصداف الموجودة هناك تكفي لدعم عملية منخفضة التكلفة للتعدين بالتجريف (٣٠) .

١٥٧ - ويجري أيضا اتخاذ تدابير من أجل توفير أساليب منخفضة التكلفة لاجراء عملية تقييم تمهيدية للموارد المعدنية البحرية . وقد طُورت هذه الاساليب التي تعتمد على المطبوعات المتاحة المتعلقة بالجيولوجيا البرية والقريبة من الشاطئ بالاقتران بدراسة قنوات الامداد لترسيب الركائز المعدنية الى قاع البحر ، وتقدم كندا التدريب على تطبيق هذه الاساليب عن طريق المركز الدولي لتنمية المحيطات . وفي مجموعة من دورات التدريب الاقليمية مدتها اسبوعان ، جرى تدريب علماء الجيولوجيا وكبار صناع القرار في جنوب المحيط الهادئ وغرب ووسط افريقيا على هذه الاساليب . وفي حالة جنوب المحيط الهادئ وفي أعقاب برنامج التدريب ، قدم المركز الدولي لتنمية المحيطات المساعدة كي يمكن لأحد علماء جيولوجيا التعدين قرب الشاطئ أن يعمل مع لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الارض التطبيقية . وأسهمت نتائج هذا العمل ، الى حد كبير ، في تحديد موقع مناطق بعيدة عن الشاطئ ذات امكانيات معدنية في جنوب المحيط الهادئ وهي التي جرت الاشارة اليها أعلاه . وفي غرب ووسط افريقيا ، كانت نتائج برنامج التدريب حتى الآن أنه قد اضطلع في غينيا ببرنامج لدراسة المعادن الثقيلة في باليوفاليز الواقعة على الجرف القاري الغيني والمصاب الخليجية الساحلية عن طريق الحفر ، وجمعت معلومات أولية ؛ وفي السنغال جرى التوقيع على اتفاق بحث مع شركة دوبونت لدراسة رمال الشاطئ التي تحتوي على التيتانيوم ؛ وفي جزر القمر يجري الاضطلاع بمشروع للحفر وتشييد الآبار في جزيرة غراندي كومورو .

١٥٨ - وثمة معدن بحري آخر قدمت تقارير عن اتخاذ تدابير بشأنه وهو الملح . وأفادت منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عن تدابير اتخذتها بشأن تنمية مختبرات الملح الساحلية . وتتضمن هذه التدابير تحديد أماكن المواقع المناسبة في البلدان النامية الساحلية وتوفير معدات المختبرات وتدريب الافراد . وقد نفذت هذه التدابير في جمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق وزامبيا وكيريباتي والاردن ، ضمن بلدان أخرى .

(ب) النفط والغاز البحريان

١٥٩ - إن استكشاف الهيدروكربونات والغاز الطبيعي واستغلالهما في المناطق البحرية قد جرت معاملتهما في الممارسة العملية كامتداد لقطاع الطاقة البرية . وبالرغم من

أنهما يمثلان أكثر المعادن المستغلة في المناطق البحرية قيمة فلم يقدم إلا قدر ضئيل من المعلومات عنهما في الردود الواردة على المذكرات الشفوية . وفيما يتعلق بالحاجة الواضحة الى المساعدة المالية والتقنية لدعم محاولات تقييم امكانيات المناطق البحرية للدول الساحلية النامية من حيث وجود النفط ، أفادت المؤسسة المالية الدولية أنها قد مولت عدة عمليات للتنقيب عن النفط البحري ومشاريع لتنميتها تضمنت اجراء دراسات تتعلق بالزلازل والجيولوجيا .

١٦٠ - وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة لتهيئة الظروف المواتية لاجتذاب الاستثمار الاجنبي لهذا القطاع ، أفادت الصين أنها سنت قانونا للهيدروكربونات البحرية أمكنها أن تبرم عن طريقه ٥٦ اتفاقا مع ٤٥ شركة نفط من ١٢ بلدا .

٣ - النقل البحري والموانئ

١٦١ - ينشأ نطاق عريض من احتياجات الدول فيما يتعلق بتحقيق المنافع في قطاع النقل البحري والموانئ وذلك في اطار اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار (انظر A/45/712 ، الفقرات ١١٣ - ١٢٣ على وجه الخصوص) . واستجابة لهذه الاحتياجات ، تضطلع الدول والمنظمات الدولية بعدد من التدابير .

١٦٢ - وفيما يتعلق بسلامة الملاحة والحياة والممتلكات في البحر كان أحد التدابير الذي اتخذته بلدان كثيرة يتمثل في انشاء وتعزيز مؤسسة ، تتخذ أساسا شكل خفر السواحل ، ذات مسؤوليات في هذه المجالات (أفادت بذلك الارجنتين وباكستان على سبيل المثال) . وأشارت المغرب الى انشاء مركز للسلامة والامن البحريين والتفتيش البحري وحيازة معدات السلامة والامن في البحار .

١٦٣ - وقد انطوى التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، في مجال القيام بأعمال النقل البحري بصورة تتصف بالسلامة والكفاءة والوفر على اتخاذ تدابير هامة . وتشير الارجنتين مثلا الى تقديم المساعدة التقنية الى بلدان أمريكا اللاتينية عن طريق برامج التعاون التي ترعاها المنظمة البحرية الدولية . ولاحظت الارجنتين أيضا أنها أنشأت مع أوروغواي وباراغواي والبرازيل ، بموجب معاهدة عقدت مؤخرا ، سوقا مشتركة ذات هيكل تنظيمي تتضمن فريقا فرعيا خاصا معنيا بالنقل البحري . وقد أشارت (بربادوس) الى انشاء وكالة شحن بحري اقليمية في منطقة البحر الكاريبي .

١٦٤ - وفي مجال تنظيم النقل البحري داخل المناطق الساحلية الخاضعة للولاية الوطنية فإن آثار استكمال وصياغة التشريعات الوطنية التي تتمشى مع الاتفاقية والممارسة الدولية ثبت أنها عملية شاقة . ولتذليل بذل هذه الجهود فإن المنظمات الدولية ، ولاسيما اللجان الاقليمية بمساعدة الخبراء ، بمن فيهم أولئك الخبراء من الامم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبدعم من وكالات التمويل ، قد تضمنت ردودها صياغة مبادئ توجيهية للتشريع البحري (٣١) .

١٦٥ - وقد شهد الشحن البحري الدولي أيضا المزيد من التعاون والمناقشة على الصعيد الحكومي الدولي ، وذلك أساسا نتيجة للقلق المتعاظم بشأن تشغيل سفن دون المستوى القياسي والصعوبات التي واجهتها بعض دول العَلَم في تنظيم شؤون سفنها . وكانت مذكرة التفاهم بشأن رقابة دولة الميناء التي وقعتها السلطات البحرية التابعة لـ ١٤ بلدا أوروبيا رادعا فعالا أمام تشغيل سفن دون المستوى القياسي في موانئ المنطقة . وقد أشير الى فعالية هذه التدابير في أجزاء أخرى من العالم ويمكن أن يكون التفتيش من جانب دول الميناء على السفن ممارسة راسخة في أماكن أخرى . وفي الواقع ، تروج المنظمة البحرية الدولية للاخذ بنظم اقليمية ودون اقليمية لرقابة دولة الميناء .

١٦٦ - وقد شددت المنظمة البحرية الدولية على أنه توجد أسباب تجارية سليمة للاخذ بتدابير السلامة البحرية نظرا لانها تمكن من تخفيض تكاليف صناعة الشحن البحري عن طريق تجنب دفع أقساط تأمين مرتفعة يجري تقاضيها على أساس الاصابات البحرية السابقة .

١٦٧ - وقد اضطلعت المنظمة البحرية الدولية بتدابير هامة لضمان سلامة الملاحة ومنع التلوث تتضمن وضع قواعد ومعايير واجراءات دولية تشتمل على مسائل من قبيل بناء السفن التجارية ؛ والمعدات ؛ والمعايير المتعلقة بأطقم السفن ؛ والاجراءات والاتصالات الملاحية .

١٦٨ - وعلاوة على المتطلبات الواجب تواجدها على ظهر السفينة يوجد عدد من النظم الخارجية اللازمة للملاحة المأمونة والتي تتسم بنفس القدر من الاهمية وهي : المعينات الملاحية المعترف بها دوليا والتي تطورها الرابطة الدولية لسلطات المنائر ؛ وتنشر المنظمة البحرية الدولية بانتظام توجيهات بشأن تصميم خطوط سير السفن وخطط فصل حركة السفن ؛ وطرق المياه العميقة والمناطق التي ينبغي تجنبها ؛ وتقدم المنظمة

العالمية للأرصاد الجوية خدمات الأرصاد الجوية . ويعمل نظام لنشر التحذيرات المتعلقة بالملاحة على نطاق العالم تحت رعاية المنظمة الهيدروغرافية الدولية والمنظمة البحرية الدولية . وقد حدد نظام الاتصالات البحرية العالمية في حالات الخطر ، الذي طورته المنظمة البحرية الدولية والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، معايير لكل من معدات اللاسلكي على ظهر السفينة وعلى الشاطئ من أجل الاتصالات المتعلقة بالسلامة وتنسيق استخدامها عند الانذار بوقوع خطر وشيك وكذلك مهام البحث والاتصالات المتعلقة بالسلامة عموما .

١٦٩ - وأعطت المنظمة البحرية الدولية أولوية كبيرة أيضا لوضع معايير عالمية للتدريب البحري للملاحين . كما تقوم منظمة العمل الدولية أيضا بالمساعدة في تحقيق مستويات أعلى من الحماية والرعاية الاجتماعية للملاحين وتحسين ظروف عملهم عن طريق اعتماد الاتفاقيات .

١٧٠ - وكانت التدابير التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مجال النقل البحري شاملة(٢٢) . ومن بين التدابير الهامة اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ بشأن شروط تسجيل السفن ، والتي تكمل أحكامها اتفاقية قانون البحار ، ولا سيما فيما يتعلق بجنسية السفن ووضعها القانوني ، وواجبات دول العلم . وما فتئت مسألة شروط تسجيل السفن موضوع دراسة شاملة في كثير من البلدان خلال السنوات الأخيرة . وما فتئت البلدان البحرية التقليدية يساورها القلق بشأن قيام أصحاب السفن الوطنيين برفع "أعلام أجنبية" ، وبشأن ما يترتب بالنسبة للشحن البحري الدولي والملاحين الدوليين من آثار على إنشاء أساطيل "التسجيل الحر" . وتتعلق هذه الشواغل أيضا بالنتائج الممكنة فيما يتصل بسلامة الملاحة وتلوث البيئة البحرية .

١٧١ - وبالرغم من أن وضع المعايير الدولية في حد ذاته سيقطع شوطا كبيرا نحو تسهيل النقل البحري الدولي ، فقد سُلم بأنه ليس كل بلد يملك مواردا كافية لتنفيذها أو انفاذها . والإدارة البحرية للبلدان النامية ، بصفة خاصة ، تجد صعوبة بالغة في تنفيذ الأحكام التي تتطلب مهارات متخصصة ومعدات جديدة في السفن والموانئ .

١٧٢ - وقد اتخذت المنظمة البحرية الدولية مجموعة كبيرة من التدابير المختلفة لتلبية هذه الاحتياجات : (أ) فهي تعزز المساعدة الدولية بإدراج أحكام محددة في الاتفاقيات نفسها تفيد ذلك . مثال ذلك أن اتفاقية ١٩٩٠ الدولية المتعلقة بالتأهب والاستجابة والتعاون في مجال التلوث النفطي هي أساسا اتفاقية مساعدة تقنية ، وهي

الأولى من نوعها ، وتحتوي على أحكام تدعو إلى دعم الأطراف التي تطلب مساعدة تقنية بما في ذلك تدريب الموظفين وضمان توفر التكنولوجيا والمرافق المناسبة ؛ (ب) والمنظمة توجه المساعدة الدولية إلى البلدان النامية من خلال برنامجها للتعاون التقني ؛ (ج) وهي توفر الموارد المالية اللازمة لاقتناء المعدات وإنشاء وتشغيل قوات حرس السواحل الحديثة القادرة على كشف ومنع انتهاكات القواعد واللوائح السارية .

١٧٣ - وتسليما بأن تدريب الموارد البشرية هو حجر الزاوية في التقدم البحري ، أعطيت تدابير التدريب البحري أعلى الأولويات في برنامج التعاون التقني التابعللمنظمة البحرية الدولية . وتقدم المنظمة التدريب لكبار الموظفين البحريين من البلدان النامية في مجالات السلامة البحرية ، والإدارة البحرية ومنع التلوث البحري ، والتدريب البحري ، وإدارة الموانئ والشحن البحري ، والإدارة التقنية لشركات الشحن البحري ، والقوانين والتشريعات البحرية .

١٧٤ - وهناك أساسا ثلاث مجموعات من التدابير التدريبية للمنظمة البحرية الدولية ، وهي تشكل أمثلة للتدابير المطلوبة لمعالجة ثلاث فئات من احتياجات الدول فيما يتعلق بالتدريب في المسائل البحرية . ويتضمن إنشاء وتشغيل الجامعة البحرية العالمية في مالمو بالسويد مجموعة واحدة من التدابير . وهذا المركز المتقدم للدراسات البحرية لا يملأ فجوة واسعة في التعليم المتقدم للموظفين التقنيين البحريين فحسب بل ويبين أيضا بشكل واضح الدرجة العالية للتعاون التي يمكن لمنظمة دولية أن تشجع قيامها بين مواطني البلدان المتقدمة النمو والنامية في المجال البحري . والمجموعة الثانية من التدابير تهدف إلى توفير التدريب المتخصص قصير الأجل لموظفي البلدان النامية ، وهي تتضمن إنشاء برنامج واسع المدى من المناهج الدراسية النموذجية ، بمساعدة مالية من النرويج . ولوضع برنامج المناهج الدراسية النموذجية موضع التنفيذ على النطاق العالمي ، أنشئت الأكاديمية البحرية الدولية التابعة للمنظمة البحرية الدولية في تريستا في إيطاليا بدعم من حكومة إيطاليا . وتقوم الأكاديمية بدور مزدوج : فهي تقدم المناهج الدراسية النموذجية بشأن البحث والانقاذ ، والمراقبة الحكومية للموانئ ، والتحقيق في الحوادث ، ومنهجا دراسيا جديدا عن المسح الهيدروغرافي وذلك جنبا إلى جنب مع المنظمة الهيدروغرافية الدولية ، على صعيد يشمل جميع أنحاء العالم . كما أنها توفر المساعدة التقنية فيما يتعلق بتقديم مناهج دراسية نموذجية أخرى في مختلف مراكز التدريب البحري المختارة في البلدان النامية والتي سميت فروعا للجامعة البحرية العالمية . وبشكل إنشاء وتشغيل هذه الفروع المجموعة الثالثة من التدابير التي تستهدف تلبية الاحتياجات الإقليمية من خلال المؤسسات الإقليمية ، وتحقيق الفعالية بالنسبة للتكاليف في استخدام الموارد

التقنية على الوجه الامثل . وقد أنشئت بالفعل فروع من هذا النوع في الارجنتين والإمارات العربية المتحدة والبرازيل والجزائر والصين وغانا وكوت ديفوار ومصر والمغرب والمكسيك والهند . وتذكر الارجنتين في رسالتها أنها مستعدة لتقديم مناهج دراسية نموذجية من مناهج المنظمة البحرية الدولية وغير ذلك من المناهج الدراسية المماثلة للبلدان النامية المشتركة من المنطقة .

١٧٥ - واستجابة للحاجة الواسعة النطاق إلى المحامين المتخصصين ، أنشأت المنظمة البحرية الدولية ، بالتعاون مع حكومة مالطة ، معهد القانون البحري الدولي التابع للمنظمة البحرية الدولية . ويقدم المعهد منهجا دراسيا شاملا في القانون البحري الدولي ؛ والجهاز الدولي اللازم لوضع واستكمال هذه اللوائح ؛ والإجراءات المتعلقة بتنفيذ المعايير الدولية وإنفاذها ؛ والمشاكل التي تثيرها هذه الإجراءات ، وحلول هذه المشاكل .

١٧٦ - وما زال التدريب أيضا سمة رئيسية لبرنامج التعاون والتدريب التقنيين التابع للاونكتاد . ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات التدريبية البحرية للبلدان النامية كما يقدم مساهمة هامة في تدريب المديرين البحريين .

٤ - السواحل

(أ) الاستخدامات الترفيهية

١٧٧ - توفر السواحل والمناطق البحرية المجاورة استخدامات ترفيهية هامة كثيرة يمكن أن تساهم بدرجة كبيرة في اقتصاديات بلدان كثيرة ، وبخاصة ، اقتصاديات البلدان النامية ، من خلال صناعة السياحة ، كمصدر رئيسي للعملة الصعبة . وأشار عدد من المجيبين إلى تدابير لتعزيز وتحسين مساهمة الاستخدامات الترفيهية للسواحل في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان المعنية .

١٧٨ - وفي بعض الدول التي تكون فيها السياحة صناعة راسخة ، يجري الاضطلاع بتدابير أخرى بغية توسيع نطاق الصناعة . وتشمل هذه التدابير الجهود الترويجية الفعالة بما في ذلك الإعلانات في وسائط الإعلام المتعددة ؛ وبحوث التسويق ودراساته الاستقصائية بغرض زيادة الطلب والاستجابة لأوجه تفضيل المستهلكين ؛ وضمان كفاية وفعالية الخدمات المساعدة ، وما إلى ذلك . وقد أشير إلى تدريب موظفي تنظيم المشاريع والإدارة والخدمات ، المتصلين بصناعة السياحة . وفي بعض الحالات ، تتخذ جميع هذه التدابير بطريقة منسقة ومخطط لها تحت رعاية وكالة سياحة وطنية .

١٧٩ - ولوحظ أن التدابير التعاونية الإقليمية في شكل استحداث جولات لعدة جزر أو لعدة بلدان ، وبخاصة في حالة البلدان الجزرية الصغيرة ، تحقق بالضرورة توسيع السوق من خلال وفورات الحجم . وقد أشار بعض المجيبين من البلدان النامية إلى مشاريع مشتركة مع بلدان متقدمة النمو أو مع البلدان النامية الأخرى كتدابير فعالة لتعزيز الاستخدامات الترفيهية ولا سيما السياحة .

١٨٠ - واستجابة لبواعث القلق المتعلقة بالتدهور البيئي الذي يؤثر بدوره على الطلب على الاستخدامات الترفيهية ، أشار بعض المجيبين إلى التدابير التنظيمية وغيرها من التدابير الداعمة من قبيل تخصيص المناطق ، والمبادئ التوجيهية للبناء على السواحل ، ومرافق التخلص من الفضلات ، وما شاكل ذلك . وقد ذُكر إنشاء المنتزهات أو المحميات البحرية كتدبير لتعزيز القيمة الترفيهية وفي الوقت نفسه حماية البيئة البحرية وحفظها بما في ذلك صيانة المجتمعات الطبيعية للأغراض التعليمية والعلمية .

١٨١ - وقدم المجيبون عدة اقتراحات فيما يتعلق بالتدابير الضرورية لرعاية الاستخدامات الترفيهية للسواحل والمناطق البحرية المجاورة . واقترحت بعض البلدان النامية التي ما زالت صناعة السياحة فيها في مرحلة ناشئة من التنمية تدابير لتقديم المساعدة من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف أو العالمية ، لتنمية الصناعة . وفي حالة بعض المجيبين الذين لديهم صناعة سياحة راسخة ، بينما تبدو الاختلافات الموسمية وقد أمكن تحملها ، فإن الحاجة لمعالجة الاختلافات الدورية المتوسطة والطويلة الأجل ما زالت قائمة . واقترح بعض المجيبين المساعدة التقنية في إنشاء منتزهات ومحميات بحرية .

(ب) حماية الشواطىء

١٨٢ - اشتملت بعض الردود على تدابير لحماية الشواطىء لما توفره من فرص للتنمية السكنية والترفيهية والصناعية والزراعية والجمالية والتكنولوجية البحرية والعلمية والمعدنية . وقد قدمت لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية معلومات عن مشاريع مكافحة التآكل الساحلي التي اضطلعت بها في البلدان الأعضاء فيها . وتشمل هذه المشاريع دراسات عن آثار استخراج الرمال والحصى في جزر سليمان ، وعن أسباب ومعدلات التآكل الساحلي في أجزاء من كليباتي وتوفالو وجزر سليمان . وتوفر اللجنة أيضا التدريب لمواطني البلدان الأعضاء في تقنيات مسح التآكل الساحلي .

١٨٣ - وفي الوقت الذي يبدو فيه أنه يجري الاضطلاع في منطقة جنوب المحيط الهادئ

بتدابير كافية لتلبية الاحتياجات التي يسببها التآكل الساحلي في عدد من البلدان الاعضاء في اللجنة ، لا يمكن أن يقال ان نفس الحالة توجد في كل مكان آخر . والمعلومات التي وفرها الكاميرون فيما يتعلق بالتدابير المضطلع بها على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي لتخفيف آثار التآكل الساحلي تبين ذلك . والتآكل الساحلي مشكلة كبيرة في عدد من الدول في غرب ووسط افريقيا . واستجابة للطلبات الواردة من دول المنطقة ، وكجزء من خطة العمل لبرنامج البحار الإقليمية المخصص للمنطقة ، يُجري برنامج الامم المتحدة للبيئة عددا من الدراسات على أسباب ومكافحة التآكل الساحلي . وأحد منتجات هذه الدراسات هو دليل عن الموضوع . وقد أشار الكاميرون ، في جملة أمور ، إلى نقص الاموال ، والافتقار إلى الموظفين العلميين والتعليميين والتقنيين ، وإلى نقص الهياكل الاساسية العلمية والتكنولوجية البحرية المناسبة كعوامل رئيسية تعيق جهوده الوطنية لحماية الشواطىء . ونظرا لما لاحظه الكاميرون من وجود مشاكل مماثلة في دول المنطقة الاخرى ، فإنه يقترح إنشاء لجنة إقليمية يعهد إليها بمهمة مساعدة الدول الاعضاء في حماية شواطئها .

خامسا - ملاحظات ختامية

١٨٤ - إن المعلومات الواردة في الردود التي وردت من مجموعة عريضة من الدول والمنظمات الدولية أتاحت تضمين التقرير المتعلق باحتياجات الدول فيما يتعلق بتنمية موارد المحيطات وإدارتها (A/45/712) وهذا التقرير استعراضا شاملا للحالة فيما يتعلق بتحقيق الدول للمنافع في إطار الاتفاقية . وعليه ، فأمام الجمعية العامة استعراض عام للمفاهيم والأهداف والخبرات والقدرات الوطنية والاقليمية والدولية . والاهم من ذلك هو ان الردود تعكس ، بطرق شتى ، درجة الالحاح المعلقة على اعتماد تدابير فعالة في تنفيذ الاتفاقية وإكمال الايرادات الوطنية بزيادة المنافع الى أقصى حد في إطار نظام المحيطات الجديد .

١٨٥ - وفي حين أن لدى بعض الدول الطاقة والقدرات وأنها بدأت عملية التنمية البحرية ، فإنها تود تعزيز جهودها . بيد أن الدول التي لم تسر في هذا المسار بسبب الافتقار الى القدرات لابد لها من بدء عملية التنمية البحرية لديها .

١٨٦ - وهناك عقبة أولية ، في هذا السياق ، هي افتقار عام إلى الوعي ، على مستوى التخطيط الوطني ورسم السياسات وعلى المستوى الاداري ، بامكانات البُعد البحري المتسع المتاحة للدول بموجب الاتفاقية ، والمساهمة المحتملة لهذه الامكانات في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية . ويتعين تكثيف الجهود الرامية الى غرس هذا الوعي .

١٨٧ - وإذا تم ادراك أهمية ذلك ، تبقى المشكلة الحاسمة التي تواجهها معظم البلدان النامية متمثلة في أن قدراتها ومواردها المالية والبشرية محدودة ومخصصة بالفعل لقطاعات التنمية غير البحرية القائمة . ومن ثم لا تستطيع الانتفاع من الفرصة الجديدة . وتقوم معظم البلدان النامية ببعض الانشطة البحرية البدائية على الاقل ؛ ولابد من تعزيز هذه الانشطة التقليدية وزيادة انتاجيتها . ويتعين تحديد أنشطة جديدة وادماجها في جهودها الانمائية . وإن تحديد أهداف للانتفاع الفعال من الموارد البحرية ، وتقييم القدرات القائمة ، وتعيين سبل تعزيز القدرات اللازمة لبلوغ الاهداف في اطار مفاهيم التنمية الوطنية الشاملة ، هي أمور تشكل سياسة رشيدة للمحيطات . ولا بد من اسناد المسؤولية عن انفاذ السياسة الموضوعة على هذا النحو الى الوكالات والمؤسسات المناسبة على المستوى الوطني .

١٨٨ - وإذا أريد وضع السياسة الوطنية مستنيرة ، ينبغي توجيه الجهود الى اكتساب البيانات والمعلومات الاوقيانوغرافية الاساسية وغيرها من البيانات والمعلومات المتصلة بالموارد البحرية . ويتوفر قسط كبير من البيانات من مصادر شتى ، بما في ذلك البيانات المجمعة لدى تنفيذ البرامج الاقليمية والعالمية القائمة ، ويمكن اتاحة الوصول الى هذه البيانات وتوحيدها . ويمكن أيضا بذل جهود للحصول على مساعدة من المنظمات الدولية أو المصادر الثنائية أو المتعددة الأطراف في جمع البيانات الاساسية ، اذا كانت هناك فجوات هامة . كما يمكن أن يستخدم لهذا الغرض التعاون بين الدول التي تجري البحوث والبلدان النامية فيما يتعلق بالبحوث العلمية البحرية في المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدان النامية ، الواردة في الاتفاقية .

١٨٩ - وفيما يتعلق بسبل تعزيز الموارد البشرية ، يمكن للبلدان النامية أن تبدأ بالقطاعات التي توجد فيها خبرة فنية بحرية ، وأن تعتمدها كأساس ، وأن توسع نطاقها من خلال ادماج أو تنمية مهارات أخرى . وينبغي أن تشتمل التخصصات المتوخاة على ميادين علم المحيطات ، والتكنولوجيا والاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع في المجال البحري ، وتحقيق منظور متعدد التخصصات ومشترك بين القطاعات . واذا لم تتوفر الخبرة الفنية ذات الصلة من مجموع القوى العاملة القائمة ، يمكن اللجوء الى برامج التدريب والمساعدة التقنية .

١٩٠ - ومن شأن تمويل جهود جديدة أو متعاظمة لتنمية الموارد البحرية أن يشكل ضغطا على الموارد المالية القائمة . وللتخفيف من هذه القيود ، اقترح تخصيص واستخدام الايرادات المتولدة في الانشطة البحرية القائمة ، مهما كانت غير كافية ، والايرادات

التي يحتمل اتاحتها من خلال ترخيص استغلال الموارد البحرية للبلدان المتقدمة ، من أجل تحقيق أهداف سياسات المحيطات . وهناك مصدر آخر للدعم المالي هو المنظمات الدولية ، وخاصة البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، في شكل "تمويل أساسي" . ويمكن أن تكون البلدان المانحة ، على صعيد ثنائي أو متعدد الاطراف ومن خلال المؤسسات المانحة ، مفيدة أيضا .

١٩١ - وأشار المجيبون الى عدد من الفوائد التي يمكن جنيها باتباع نهج اقليمي إزاء جهود تنمية الموارد البحرية . ويمكن أن تلجأ البلدان النامية الى تدابير إقليمية ودون إقليمية لتعزيز قدراتها المتعلقة بأنشطة جمع المعلومات ، وتنمية الموارد البشرية ، وفي تأمين الموارد المالية .

١٩٢ - وكما يتجلى من ردود الدول والمنظمات الدولية ، فإن تحقيق المنافع من جانب الدول ، وخاصة الدول النامية ، في إطار اتفاقية قانون البحار يمكن التصدي له على خير وجه من خلال سياسات رشيدة للمحيطات تدمج الفرص الجديدة المتاحة في إطار الاتفاقية في الانشطة البحرية التقليدية القائمة ، مع إعطاء بعد إضافي لاهداف التنمية الوطنية . وقد طلبت البلدان النامية ، بوجه خاص ، المساعدة في مساعيها المبذولة في هذا السياق . وكررت طلبها بتكثيف المساعدة المالية ، والتكنولوجية ، والتنظيمية ، والادارية في جهودها الانمائية البحرية ، وتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية ومع الدول المانحة في تقديم هذه المساعدة .

١٩٣ - وسيكون التقرير السابق (A/45/712) وهذا التقرير بمثابة حفاز للجمعية العامة في تقييم الحالة الراهنة بشأن تنمية المحيطات ، وتقرير الاولويات ، وتحديد الاساليب والاليات الملائمة ، وأعمال المتابعة التي يمكن أن تتخذها لزيادة فرص الدول الى أقصى حد في تحقيق المنافع في إطار الاتفاقية .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية لمؤتمر الامم المتحدة الثالث المعني بقانون البحار ، المجلد السابع عشر (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : A.84.V.3) ، الوثيقة A/CONF.62/122 .

(٢) الدول المجيبة التي تقترن أسماؤها بنجمة قدّمت ردودا على كلتا رسالتي الامين العام .

(٣) عقد الاجتماع الوزاري الاول للمؤتمر في كولومبو في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ والاجتماع الوزاري الثاني في أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، في الفترة من ٣ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . ومُثلت الدول التالية في الاجتماع الاخير : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، واندونيسيا ، وأوغندا ، وجمهورية إيران الإسلامية ، وايطاليا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وبوروندي ، وبولندا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وسري لانكا ، والسودان ، وسيشيل ، والصومال ، والصين ، وفرنسا ، وكينيا ، وماليزيا ، وملاوي ، والمملكة العربية السعودية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وموزامبيق ، ونيبال ، والهند ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليمن . واجتمعت اللجنة الدائمة التابعة للمؤتمر في الفترة من ١٤ إلى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩١ . وكانت الدول المشتركة هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، وألمانيا ، واندونيسيا ، وإيران (جمهورية - الاسلامية) ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وتايلند ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، ورومانيا ، وسري لانكا ، وسيشيل ، والصين ، والعراق ، وفرنسا ، وكينيا ، وماليزيا ، ومصر ، وملاوي ، والمملكة العربية السعودية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وموريشيوس ، وميانمار ، والنرويج ، ونيبال ، والهند ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية .

(٤) عقد اجتماع فريق الخبراء في سانتياغو ، في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر الى ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وقدمت تقارير من : اكوادور ، والبرازيل ، وجامايكا ، وشيلي ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية .

(٥) عقد الاجتماعان الاول والثاني لفريق الخبراء في برازافيل ، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وفي مونتيفيديو ، في الفترة من ٢-٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ على التوالي ، وقدمت فيهما تقارير من : الارجنتين ، وأوروغواي ، والبرازيل ، وبنن ، وتوغو ، والرأس الاخضر ، وزائير ، وسان تومي وبرينسيبي ، والسنغال ، وسيراليون ، وغابون ، وغامبيا ، وغانا ، وغينيا ، وغينيا الاستوائية ، وغينيا - بيساو ، والكاميرون ، وكوت ديفوار ، والكونغو ، وليبريا ، وناميبيا ، ونيجيريا .

(٦) ترد التقارير السنوية المتعلقة بقانون البحار في A/34/718 ، و A/44/650 و Corr.1 ، و A/45/721 و A/46/722 . ويرد التقريران الخاصان المتعلقان

بالبيئة البحرية ونظام البحث العلمي البحري في A/44/46 و A/45/563 ، على التوالي .

(٧) ترد هذه التقارير التي تتناول مسألة صيد السمك بالشباك العائمة في A/44/463 و A/46/615 و Corr.1 و Add.1 .

(٨) انظر ، على سبيل المثال ، قرارات الجمعية العامة ٦١/٤٠ ، الفقرة ١٢ ، و ٣٤/٤١ ، الفقرة ١١ ، و ٣٠/٤٢ ، الفقرة ١٢ ، و ١٨/٤٣ ، الفقرة ١٣ ، و ٣٦/٤٤ ، الفقرة ١٣ ، و ١٤٥/٤٥ ، الفقرة ١٣ .

(٩) انظر الفقرة ٤ والحواشي ٣ و ٤ و ٥ أعلاه .

(١٠) تقدم كندا ، على سبيل المثال ، المساعدة من خلال المركز الدولي لتنمية المحيطات ، وهو شركة اتحادية للتاج لها ولاية في بدء وتشجيع ودعم التعاون بين كندا والبلدان النامية في ميدان تنمية موارد المحيطات .

(١١) حصلت كولومبيا على هذه المساعدة من معهد وودز هول الاقيانوغرافي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، على سبيل المثال .

(١٢) إن الحالات المذكورة للتعاون الاقليمي في قطاعات محددة وبالنسبة لوظائف معينة هي حالات عديدة وسيجري تناولها في الفصول ذات الصلة من هذا التقرير .

(١٣) في هذا السياق ، أورد المجيبون ذكر المؤتمر المعني بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في المحيط الهندي في إطار نظام المحيطات الجديد ؛ ولجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية ؛ واللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ .

(١٤) على سبيل المثال ، مؤتمر المحيط الهندي للتعاون في الشؤون البحرية ؛ والتعاون بين دول منطقة السلم في جنوب الأطلسي ؛ والاتحاد الكاريبي .

(١٥) على سبيل المثال ، قامت بعثة تقنية مشتركة بين مؤتمر المحيط الهندي للتعاون في الشؤون البحرية ، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومعهد الدراسات المحيطية الدولي ، بدعم من

برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، بمساعدة جمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل وموريشيوس .

(١٦) تم ، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، إيداع ٥١ من التصديقات أو الانضمامات الستين المطلوبة لبدء نفاذ الاتفاقية .

(١٧) مكرر في القرارات السنوية للجمعية العامة تحت بند : قانون البحار (من الامثلة الاخيرة ، القراران ٤٥/١٤٥ و ٤٤/٣٦) .

(١٨) خطط العمل الاقليمية الـ ١٠ هي : البحر الابيض المتوسط ، وجنوب شرق المحيط الهادئ ، وبحار شرق آسيا ، ومنطقة البحر الكاريبي ، وغرب ووسط افريقيا ، وجنوب المحيط الهادئ ، والكويت ، وشرق افريقيا ، والبحر الاحمر وخليج عدن ، وبحار جنوب آسيا .

(١٩) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، المشاورات السادسة المشتركة بين الوكالات حول برنامج المحيطات والمناطق الساحلية ، جنيف ، ٤-٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

(٢٠) Woolsey, J.R. and Bargeron, D.L., "Exploration for phosphorite in the offshore territories of the people's Republic of Congo, West Africa", Marine Mining, Vol. 5, No. 3, 1986 .

(٢١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، مبادئ توجيهية للتشريع البحري ، الطبعة الثانية ، (ST/ESCAP/380) (قيد التنقيح والاستكمال) .

(٢٢) على سبيل المثال ، اتفاقية الامم المتحدة بشأن مدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرية لعام ١٩٨٣ ؛ واتفاقية الامم المتحدة للنقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع لعام ١٩٨٠ ؛ واتفاقية الامم المتحدة للنقل البحري للبضائع لعام ١٩٧٨ (قواعد هامبورغ) ؛ واتفاقية الامم المتحدة بشأن شروط تسجيل السفن لعام ١٩٨٧ ؛ والاحكام النموذجية بشأن التأمين البحري على أجسام السفن والبضائع لعام ١٩٨٧ ؛ وإنشاء تبادل استشاري بحري (التبادل المتعلق بمنع الغش البحري) في عام ١٩٨٨ .

- - - - -